م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/476

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 08 نيسان، 08 April 2024

.M E A K Weekly Economic Report No 476

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم /2024

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد نيسان، April 2024

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

Weekly Economic Report No.

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Download link for the report in PDF format: [here]

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision–makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/476

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 08 نيسان آذار، 08 April 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 472

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:.....5
1 – فرصة السفر الى السويد: فيزا شنغن 2024 + راتب و اقامة.....5
2 – ماذا تعرف عن اقتصاد الحمير بأفريقيا وما علاقة الصين؟ 7
3 – أصبحت الصين مصنع أسواق العالم! 10
4 – م ع ك مدونة العملات، المملكة المتحدة 1 شلن, 1966 14
5 – م ع ك مدونة العملات، المملكة المتحدة 2 بنس جديد , 1971 15
ثانياً – أخبار الاقتصاد العربي:.....17
6 – كيف تبدأ مشروعا تجاريا من دون مال في عام 2024؟.....17
7 – أبوظبي "تطلب مشورة بنوك" بشأن طرح عام أولي للاتحاد للطيران....21
8 – الأبعاد الاقتصادية للعدوان "الإسرائيلي" على غزة هاشم 21
9 – المؤتمر العلمي الثامن عشر.....24
10 – انتخاب الدكتور / محمود محيي الدين بالإجماع مديرا تنفيذيا بصندوق النقد الدولي ممثلاً لمصر والمجموعة العربية وعضوا بمجلس إدارته 26
11 – الأزمة النقدية باليمن: 27
ثالثاً – أخبار الاقتصاد السوري:.....30
12 – م ع ك مدونة العملات، من تاريخ العملة الورقية السورية 30
13 – اعتماد دليل تعريف المشروعات متناهية والصغيرة والمتوسطة 31
14 – م ع ك مدونة العملات، من تاريخ الملة المعنية السورية 34

15 – الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يقضي بإحداث الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية..... 35
16 – وزارة تستفيق بعد تثاؤب ثمة ما يثير فضول المتابعة فعلاً ؟؟ 37
18 – وزير التربية يحرج الحكومة ويفتح باب الأسئلة الصعبة 43
19 – اقتصاد الأولويات لا الأمنيات.. إمكانياتنا أكبر بكثير مما نحن عليه فكيف يمكن مضاعفة الناتج المحلي سريعاً وبقوة..؟ 44
20 – التقرير الصناعي السوري، كانون الثاني 2024 45
الاجراءات الحكومية:..... 45
المشاريع الجديدة: 47
التصدير: 48
القطاع العام: 51
التمويل: 53
مطالب الصناعيين: 54
المشروعات الصغيرة والمتوسطة:..... 56
سعر القطع: 56
21 – المشاريع الصناعية الجديدة في عام 2023 57

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/476

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 08 نيسان آذار، 08 April 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 472

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - فرصة السفر الى السويد: فيزا شنغن 2024 + راتب و اقامة

25فبراير 2024

العمل التطوعي في السويد

تدرك السويد القيمة الهائلة التي يجلبها المتطوعون إلى المجتمع. من خلال الانخراط في العمل التطوعي، يمكن للأفراد المشاركة بنشاط في مختلف المبادرات الاجتماعية والبيئية والثقافية. لا يسمح لك العمل التطوعي بالانغماس في الحياة السويدية فحسب، بل يساعدك أيضًا على تطوير مهارات جديدة وتعزيز كفاءتك في اللغة السويدية. يمكن لهذه التجارب أن تساهم بشكل كبير في اندماجك في المجتمع السويدي وتمهيد الطريق لرحلة هجرة ناجحة.

المشروع التطوعي "أصوات لخيارات الاتحاد الأوروبي

إحدى الفرص التطوعية المثيرة المتوفرة في السويد هي مشروع أصوات لخيارات الاتحاد الأوروبي .سيتم عقد هذا المشروع، الذي تنظمه منظمة تطوعية سويدية، في مدينة يونشوبينغ. ويهدف إلى تشجيع السكان المحليين على الإدلاء بأصواتهم في انتخابات البرلمان الأوروبي. كمتطوع، ستنضم إلى فريق مكون من 15 فردًا، يعملون معًا لتنفيذ أنشطة مختلفة في جميع أنحاء المدينة. من خلال المشاركة في هذا المشروع، ستتاح لك الفرصة لتحسين مهاراتك في إدارة الأحداث، وتعزيز قدراتك على التواصل بين الثقافات، وتعميق إحساسك بالمواطنة.

من يمكنه التقديم

مشروع" أصوات لخيارات الاتحاد الأوروبي مفتوح للمتقدمين من معظم البلدان. لكي تكون مؤهلاً، يجب أن تكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو مؤهلات أكاديمية أعلى. عملية التقديم واضحة ولا تتطلب شهادة لغة. لا توجد رسوم مرتبطة بتقديم طلبك. مدة المشروع هي ثلاثة أسابيع، مما يوفر لك الوقت الكافي للانغماس في الثقافة السويدية وإحداث تأثير مفي

معايير القبول

تبحث المنظمة التطوعية عن 11–12 متطوعًا دوليًا و3–4 متطوعين محليين يتمتعون بالصفات التالية

منفتح ومتسامح تجاه الاختلافات في الخلفيات والقدرات.

الاستعداد لأخذ زمام المبادرة في تخطيط أو تنظيم أو تنفيذ أو تقييم الأنشطة المحلية.

القدرة على العمل بشكل مستقل وكذلك ضمن فرق دولية.

الحرص على المشاركة في فرص التعلم المقدمة خلال فترة التطوع.

إتقان اللغة الإنجليزية الأساسية لفهم والتعبير عن الذات بشكل فعال.

فرص ممولة بالكامل للمتطوعين

أحد الجوانب الأكثر جاذبية للعمل التطوعي في السويد هو الطبيعة الممولة بالكامل لهذه الفرص. كمتطوع، يمكنك الاستفادة من الأحكام التالية

تذاكر السفر: سيتم تغطية نفقات سفرك من وإلى السويد.

الراتب الشهري: سوف تحصل على راتب شهري لدعم نفقات معيشتك خلال فترة تطوعك.

الإقامة المجانية: سيتم توفير إقامة مريحة طوال مدة إقامتك.

وجبات مجانية: سيكون بإمكانك الوصول إلى وجبات مغذية طوال تجربتك التطوعية.

دورات اللغة السويدية: لتعزيز اندماجك في المجتمع السويدي، سيتم تقديم دورات اللغة.

المساعدة في الحصول على تأشيرة شنغن: ستساعدك المنظمة التطوعية في الحصول على تأشيرة شنغن لإقامتك في السويد.

كيفية التقديم

لتقديم طلب لفرصة العمل التطوعي على مشروع "أصوات لخيارات الاتحاد الأوروبي، يرجى النقر على الزر أسفله

التقديم من هنا

آخر موعد للتسجيل

الموعد النهائي لتقديم الطلبات لمشروع أصوات لخيارات الاتحاد الأوروبي هو 12 مارس 2024. تأكد من إرسال طلبك قبل هذا التاريخ ليتم النظر في هذه الفرصة الرائعة.

الأسئلة الشائعة

هل يمكنني التقدم بطلب لمشروع "أصوات لخيارات الاتحاد الأوروبي" إذا لم يكن لدي شهادة لغة؟

نعم، شهادة اللغة غير مطلوبة لهذا المشروع.

هل هناك أي رسوم متضمنة في عملية التقديم؟

لا، لا توجد رسوم عند تقديم طلبك.

ما هو التمويل المقدم للمتطوعين في السويد؟

يحصل المتطوعون في السويد على دعم ممول بالكامل، بما في ذلك تذاكر السفر، وراتب شهري، وإقامة مجانية، ووجبات مجانية، ودورات لغة سويدية، والمساعدة في الحصول على تأشيرة شنغن

https://www.ariffino.net/nador-live/%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A%D8%B2%D8%A7-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%86-2024-%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A8

2 - ماذا تعرف عن اقتصاد الحمير بأفريقيا وما علاقة الصين؟

الاتحاد الأفريقي يحاول تطبيق حظر على تصدير الحمير (بيكسابي) (مواقع التواصل الاجتماعي)

29/2/2024|

حظر الاتحاد الأفريقي، صادرات جلود الحمير خلال الشهر الجاري على أمل تزايد عددها مجددًا بعد أن تراجع بمعدلات مثيرة للقلق جرّاء الطلب الصيني المتزايد عليها لاستخلاص الجيلاتين وتحويله إلى أدوية تقليدية وحلويات شعبية ومنتجات تجميل في ثاني أكبر اقتصادات العالم، وفق صحيفة نيويورك تايمز الأميركية.

وتعتمد الأسر الريفية في جميع أنحاء أفريقيا على الحمير في النقل والزراعة.

ونقلت الصحيفة عن إيمانويل سار، الذي يرأس المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا لمنظمة "بروك" غير الحكومية التي تعمل على حماية الحمير والخيول، قوله: "وسيلة البقاء في أفريقيا تغذي الطلب على المنتجات الفاخرة من الطبقة المتوسطة في الصين ..هذا لا يمكن أن يستمر."

وتعد الصين الشريك التجاري الرئيسي للعديد من الدول الأفريقية، لكن في السنوات الأخيرة تعرضت شركاتها لانتقادات متزايدة بسبب استنفادها الموارد الطبيعية للقارة، من المعادن إلى الأسماك والآن جلود الحمير، وهو انتقاد كان يطال الدول الغربية.

وقالت الخبيرة في العلاقات الصينية الأفريقية والأستاذة المشاركة في جامعة سيدني، لورين جونستون: "هذه التجارة تقوض محادثات التنمية المتبادلة بين الصين والدول الأفريقية."

ضغوط حكومية

وتشتري بعض الشركات الصينية أو الوسطاء المحليون الحمير ويذبحونها بشكل قانوني، لكن المسؤولين الحكوميين أغلقوا المجازر السرية.

وأبلغت المجتمعات الريفية في بعض البلدان الأفريقية عن تزايد حالات سرقة الحمير، على الرغم من عدم وجود تقديرات لمدى انتشار الاتجار غير المشروع فيها.

وتحتوي إثيوبيا على أكبر عدد من الحمير بين بلدان القارة السمراء، بحسب مجموعة دونكي سانكتشواري أو (ملاذ الحمير) البريطانية، المهتمة بحقوق الحمير.

وخلال رحلة بحثية إلى إثيوبيا في عام 2017، قالت جونستون إن العديد من السكان المحليين شاركوا غضبهم من الصين لقتلها حميرهم.

وتعد تجارة جلود الحمير في الصين عنصرا رئيسيا في صناعة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات لما يسميه الصينيون "إيجياو"، أو جيلاتين الحمير، وهو دواء تقليدي معترف به من قبل السلطات الصحية في الصين، ولكن فوائده الفعلية لا تزال محل نقاش بين الأطباء والباحثين في الصين.

أعداد الحمير تناقصت بصورة حادة في أفريقيا (الجزيرة)

منتج دارج

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت منتجات "إيجياو" دارجة بصورة متزايدة مع ارتفاع الدخل بين الطبقات المتوسطة والعليا في الصين، بعدما كانت ذات يوم منتجًا فاخرًا، وفق الصحيفة الأميركية.

وسوّقت شركات الطب الصيني التقليدي والأغذية الصحية عقار إيجياو، على أنه يتمتع بفوائد محتملة للأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الدورة الدموية أو أمراض النساء أو الجهاز التنفسي.

وازدهرت المنتجات الغذائية القائمة على إيجياو، فصارت المعجنات المصنوعة من إيجياو والجوز والسمسم والسكر وجبة خفيفة شعبية في جميع أنحاء الصين، واستهدفت علامة تجارية مشهورة لمشروبات الشاي المستهلكين الشباب بشاي حليب إيجياو.

وتستهلك صناعة الإيجياو في الصين الآن ما بين 4 ملايين و6 ملايين من جلود الحمير كل سنة، أي حوالي 10% من تعداد الحمير في العالم، وفق تقارير إخبارية صينية وتقديرات دونكي سانكتشواري.

واعتادت الصين على الحصول على الإيجياو من حمير الصين، لكن قطيعها انخفض بما يزيد على 9 ملايين في عام 2000، إلى ما يزيد قليلاً على 1.7 مليون في عام 2022، ما دفعها إلى أفريقيا، موطن 60% من الحمير في العالم، وفق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) فاو.(

وتتميز الحمير بمقاومتها العالية للظروف المناخية القاسية، ويمكنها حمل أوزان ثقيلة لفترة طويلة من الزمن، ما يجعلها موردًا ثمينًا في بعض المناطق في أفريقيا، وهي على عكس الثدييات ذات الأربع أرجل، بطيئة جدًا في التكاثر، وقد أظهرت الجهود المبذولة لرفع مستوى تربية الحمير إلى المستويات الصناعية، بما في ذلك في الصين، نجاحًا محدودًا.

تراجع حاد

وتراجع عدد الحمير في بعض البلدان بصورة حادة ومفاجئة، وهوى عددها في كينيا بنحو النصف من عام 2009 إلى عام 2019، وفق بحث أجرته بروك، فيما اختفى ثلث الحمير في بوتسوانا في السنوات الأخيرة، كما شهدت إثيوبيا وبوركينا فاسو ودول أخرى انخفاضًا في مخزوناتها بمعدل مرتفع.

وحظرت بعض الدول الأفريقية، مثل إثيوبيا وساحل العاج وتنزانيا، صادرات جلود الحمير، لكن الحدود التي يسهل اختراقها والتراخي في تطبيق الغرامات جعلت من الصعب وقف هذه التجارة، فعلى سبيل المثال، في غرب أفريقيا، يتم تهريب الحمير من البلدان غير الساحلية قبل ذبحها في المناطق الحدودية مع الدول التي لديها منفذ على البحر، ليتم تصدير الجلود، بعد ذلك، عبر موانئ الشحن.

وقال رئيس الخدمات البيطرية بساحل العاج غربي أفريقيا، فيسالي كالو: "يبحث المهربون عن طرق الخروج، مثل الموانئ، والتي يجب أن نكافح لإبقائها مغلقة."

ويتم استخدام بعض البلدان –التي يكون فيها تصدير جلود الحمير قانونيا– لتهريب العناصر المحمية مثل عاج الفيل أو قرون وحيد القرن أو حراشف البنغول، وفقًا لتحقيق أجرته دونكي سانكتشواري.

وواجهت الحكومات، كذلك، ضغوطًا من المزارعين الذين يربون الحمير وممن يجنون أرباحًا كبيرة من تجارة جلودها، فحظرت بوتسوانا تصدير منتجات الحمير في عام 2017، لكنها تراجعت بعد عام نتيجة الضغط من قبل المزارعين، وحددت بدلاً من ذلك حصصًا للتصدير.

وبحسب الصحيفة، فإنه من غير الواضح إلى الآن كيف يمكن للحظر على مستوى القارة السمراء أن يساعد في إنقاذ الحمير، إذ يتعين على دولها تنفيذه من خلال التشريعات الوطنية، وهي عملية ستستغرق سنوات، وقد لا تمتلك وكالات إنفاذ القانون الوطنية الموارد أو الإرادة اللازمة للتصدي للاتجار غير المشروع بجلود الحمير.

ونقلت الصحيفة عن موبندا مباكا، الخبير الكيني البارز في مجال رعاية الحيوان، وعضو في هيئة الموارد الحيوانية التابعة للاتحاد الأفريقي، قوله إن بعض الدول الأفريقية، مثل إريتريا وجنوب أفريقيا، كانت مترددة منذ فترة طويلة في تبني الحظر، بحجة أن لها الحق في تقرير كيفية استخدام مواردها الطبيعية، مضيفًا أن تناقص عدد الحمير وصل إلى مستوى الأزمة.

المصدر: الصحافة الأميركية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/29/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%86%D8%B9%D8%B4%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

3 - أصبحت الصين مصنع أسواق العالم!

الدكتور قحطان السيوفي، الإثنين, 15-01-2024

ارتبط اسم الصين خلال العقود الأخيرة بالإنتاج الكثيف والرخيص، وحققت نهضة اقتصادية كبيرة لتسمى بجدارة «مصنع أسواق العالم.»

لقد أخرجت تلك النهضة ملايين الصينيين من براثن الفقر، والعملاق الآسيوي سائر نحو احتلال مكانة رائدة في الإنتاج التقني التكنولوجي، ورفع مستوى دخل مواطنيه ومساهمتهم بالناتج الإجمالي، ما يؤكد رأي معظم المحللين، بأن الصين أصبحت مصنع أسواق العالم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ48 لتنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج في الصين، وقد اتبعت الصين إستراتيجية أكثر استباقية للانفتاح خلال العقد الماضي، ما عاد بنفع كبير على الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين مثل فولكس فاجن.

وواصلت الصين خلال السنوات الماضية الانتقال من «الانفتاح على تدفق السلع والعوامل» إلى «الانفتاح المؤسسي» في مجالات القواعد واللوائح والإدارة والمعايير، وكان ذلك خطوة رئيسية وحاسمة للتنمية الصينية، وارتفعت حصة الصين الاقتصادية في إجمالي الاقتصاد العالمي من 12,3 بالمئة إلى أكثر من 18 بالمئة، ما ساهم بأكثر من 30 بالمئة في النمو الاقتصادي العالمي على أساس سنوي، وكانت الصين دوماً محركاً مهماً للنمو الاقتصادي الدولي، في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تعافياً بطيئاً.

تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع، فقد ارتفعت حصتها في السوق الدولية إلى 14,7 بالمئة في عام 2022، ومنذ بداية 2023 أثارت السيارات الكهربائية وبطاريات الليثيوم والخلايا الشمسية الصينية زخماً جديداً في النمو الاقتصادي العالمي، وقد جاء في صحيفة «فايننشال تايمز» أن «الصين تحرم الغرب من النوم، وسياراتها الكهربائية تغرق الأسواق.«

الصين حققت تقدماً هائلاً في العقود الأخيرة، وانطلقت لتصبح واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، فيعتمد العديد من الشركات العالمية على الإنتاج في الصين نظراً لتكلفتها المنخفضة والتقنيات المتقدمة التي تتوافر فيها، والتزام الصين بالانفتاح على العالم الخارجي وبناء اقتصاد عالمي مفتوح، جلب بعداً جديداً لنظام الحوكمة العالمية.

تعتمد السياسة الصينية بشكل كبير على التوسع الاقتصادي في الدول الأخرى، ويتمثل ذلك في استثمارات كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التكنولوجيا والبنية التحتية، وتعتبر الصين من أكبر الدول المنتجة لتكنولوجيا المعلومات في العالم، وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تطوراً سريعاً في هذه الصناعات، ما جعل الصين محط أنظار العالم.

مع تزايد التفاعل الاقتصادي العالمي، واجهت الصين توترات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول بسبب قضايا مثل التجارة العادلة وحقوق الملكية الفكرية.

المشهد يشير إلى أن مدينة دونغقوان في مقاطعة قوانغدونغ بجنوبي الصين فازت بلقب «مصنع العالم» وذلك بفضل تميزها من حيث مؤسسات التصنيع وحجم التجارة الخارجية، وهي

المدينة المزدهرة في ميادين التكنولوجيا الفائقة والطاقة الجديدة والإبداع، وتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي تريليون يوان، وهو حوالي 140,62 مليار دولار أميركي، وتعتبر الصورة النمطية لمصنع ضخم للهواتف المحمولة والملابس، وفيها مشروع للعلوم والتكنولوجيا على المستوى العالمي، وهو مصدر تشظي النيوترونات الصيني. منذ آب عام 2018.

المدير العام للمشروع يوضح أن مصدر تشظي النيوترونات يساعد في دراسة البنية المجهرية لبعض المواد للكشف متى يجب تغيير أجزاء القطارات عالية السرعة لتجنب الحوادث الناجمة عن تهالك المواد؟

»جرينواي تكنولوجي« شركة رائدة في تصنيع بطاريات الليثيوم أيون لوسائل النقل الصغيرة وتطبيقات تخزين الطاقة مثل الدراجات النارية الكهربائية والطائرات من دون طيار والروبوتات الذكية ومعدات الصوت، وبفضل التخطيط الجيد حافظت الشركة على حصة 20 في المئة من السوق الأوروبية.

بشكل عام، تواجه السياسة الاقتصادية الصينية العديد من التحديات، مثل التزايد في مستويات الدين، ومشكلة التلوث البيئي، والتوترات التجارية الدولية، كما تشهد العلاقات الاقتصادية الأميركية الصينية توتراً دائماً؛ وتعود جذور الخلافات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة إلى فترة طويلة من التبادل التجاري والتنافس، وتصاعدت هذه الخلافات بسبب مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والملكية الفكرية.

واحدة من الخلافات البارزة بين الصين والولايات المتحدة هي الحرب التجارية التي بدأت في عام 2018، وبدأت هذه الحرب بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة من كلا البلدين، هذا التصاعد في التوتر التجاري أثر بشكل كبير على الأسواق العالمية وأثار مخاوف من حدوث ركود اقتصادي.

أثرت الحرب التجارية على الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية، مثل صناعة التكنولوجيا والزراعة، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدين، ما أثر على النمو الاقتصادي، ولكن وعلى الرغم من الخلافات، فإن الدولتين تجريان محادثات دورية لمحاولة حل النزاعات الاقتصادية، لكن الاتفاقيات بقيت مجرد تفاهمات على إدارة الاختلافات وقائمة على التنافس، وأثر ذلك على الاقتصادين العالمي والإقليمي.

بالمقابل، إن سباق السيطرة على العالم بين الصين والولايات المتحدة، هو أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم.

إن توظيف الصين ما يقرب من 776 مليون شخص، جعلها واحدة من أكبر القوى العاملة في العالم، أما الولايات المتحدة فتوظف نحو 160 مليون شخص.

وتظهر الصين معدلات نمو أعلى من الولايات المتحدة، وهذا يعكس قوة اقتصادها النامي وقدرتها على التنافس الدولي، كما تُظهر الصين استدامة ارتفاع حجم التجارة الخارجية، ما يشير إلى دورها الكبير في الأسواق العالمية.

هناك تنافس شديد بين البلدين في مجالات متعددة، والصين تظهر نمواً قوياً وتأثيراً اقتصادياً متزايداً، في حين تحتل الولايات المتحدة موقع الريادة فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه المقارنة القوة الاقتصادية لكل منهما وتحدياتهما المستقبلية.

اقتصاد جمهورية الصين الشعبية هو ثاني أكبر اقتصاد، بناتج إجمالي يقدر بـ8,8 تريليونات دولار عام 2009 حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية، وتعدّ الصين بذلك أسرع اقتصاد كبير ونامٍ والأسرع في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى الـ10 بالمئة. قلص نمو الناتج القومي للفرد الفقر بمعدل 8 بالمئة سنوياً في العقود الثلاثة الأخيرة.

الصين هي أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم، يبلغ معدل دخل الفرد فيها نحو 6100 دولار، على حين يبلغ معدل البطالة 4 بالمئة في العام 2008.

ويبلغ حجم الاحتياطات النقدية للصين 2,3 تريليون دولار ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعي 10,7 بالمئة، على حين بلغ حجم الصادرات عام 2008 1,465 تريليون دولار وحجم الواردات 1,156 تريليون دولار.

ختاماً شهدت الصين نمواً اقتصادياً سريعاً منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، وفي كل بيت في العالم توجد أداة «صنعت في الصين» لتنتزع الصين بجدارة لقب مصنع أسواق العالم.

وزير وسفير سوري سابق

4 - م ع ك مدونة العملات، المملكة المتحدة 1 شلن, 1966

مجموعة مقتنيات الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المملكة المتحدة، الملكة اليزابيث الثانية، 1967 – 1953، 1شلن،

English arms, three lions on crowned shield

معلومات:

البلد: المملكة المتحدة

الفئة: 1 شلن

السنة: 1966

الموضوع: English arms, three lions on crowned shield

الفترة: الملكة اليزابيث الثانية(1967 – 1953)

نوع القطع النقدية: العملات المتداولة

الحاكم: إليزابيث الثانية

التركيب: نحاس – نيكل

نوع الحافة: مسكوك

الشكل: دائري

المحاذاة: ميدالية 0 درجة

الوزن: 5.66 (غرام)

القطر: 23.59 (مم)

السمك: 1.7 (مم)

وجه العملة:

عائلة ملكية

الوصف: إليزابيث الثانية (ملكة المملكة المتحدة)

المبدعين(.Mary Gillick (M.G :

ELIZABETH II DEI GRATIA REGINA

الوجه الآخر:

التاج شعار النبالة

الوصف: الأسد (هيرالدري)

المبدعين(WG) William Gardner : FID DEF ONE SHILLING W G

https://ar.ucoin.net/coin/united_kingdom–1–shilling–1966/?cid=3862

5 - م ع ك مدونة العملات، المملكة المتحدة 2 بنس جديد , 1971

مجموعة مقتنيات الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المملكة المتحدة، الملكة إليزابيث الثانية، 1981 – 1968، 2بنس جديد ، 1971

معلومات:

البلد: المملكة المتحدة

الفئة: 2 بنس جديد

السنة: 1971

الفترة: الملكة إليزابيث الثانية (1981 – 1968)

نوع القطع النقدية: العملات المتداولة

الحاكم: إليزابيث الثانية

التركيب: برونز

نوع الحافة: أملس

الشكل: دائري

المحاذاة: ميدالية 0 درجة

الوزن: 7.12 (غرام)

القطر: 25.91 (مم)

السمك: 1.85 (مم)

وجه العملة:

التاج عائلة ملكية

الوصف: إليزابيث الثانية (ملكة المملكة المتحدة)

المبدعين ELIZABETH II D G REG F D : Arnold Machin

الوجه الآخر:

التاج رموز

المبدعين NEW PENCE 2 : Christopher Ironside

ICH DIEN

سك العملة أو النقود: Unc BU Proof

المملكة المتحدة، لانتريسانت 1.454.856.250+350.000

العلامات: 2بنس جديدإليزابيث الثانية F REG G D II ELIZABETH1971

DUKGREAT BRITAINEUROPA

https://ar.ucoin.net/coin/united_kingdom–2–new–pence–1971/?cid=1819

ثالثاً – أخبار الاقتصاد العربي:

6 - كيف تبدأ مشروعا تجاريا من دون مال في عام 2024؟

محمد سناجلة، 29/2/2024|

التجارة الإلكترونية عبر الشحن المباشر أحد المشروعات التي يمكن البدء فيها من دون رأس مال (شترستوك)

يجد كثير من الشباب في العالم العربي أنفسهم من دون عمل، إذ يبلغ معدل بطالة الشباب في المنطقة ضعف المعدل العالمي تقريبا، وقد نما بمعدل 2.5 مرة أسرع من المتوسط العالمي.

وحسب استطلاع للأمم المتحدة، سجلت المنطقة العربية معدل بطالة بنسبة 12% عام 2022، وهو الأعلى في العالم، وتحتاج الدول العربية إلى توفير أكثر من 33.3 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030، كي تكون قادرة على استيعاب العدد الكبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

لكن مهلا، يمكن مواجهة البطالة، فبدلا من الاعتماد على الدولة لتأمين الوظائف، يستطيع الشباب بدء أعمال تجارية خاصة بهم حتى لو كانوا لا يملكون المال اللازم لبدء المشروع، فثمة عدد من المشاريع التي لا تحتاج للمال أو تحتاج لقدر ضئيل منه للبدء.

نستعرض في هذا التقرير عبر "الجزيرة نت" 7 مشاريع لا تحتاج لرأس مال للبدء بها، لكنها تستلزم بعض المهارات الخاصة التي يمكن تنميتها وتطويرها، وفق عدد من المواقع والمنصات المتخصصة مثل "فوربس" وبانك أوف أميركا" و"فاوندر" و"إنفستوبيديا" وغيرها، إضافة إلى خبرات المختصين في "الجزيرة نت."

1– التجارة الإلكترونية عبر الشحن المباشر: مع ثورة وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار مفهوم التجارة الإلكترونية على نطاق واسع في مختلف دول العالم، صار إنشاء متجر إلكتروني أمرا سهلا وشائعا، ولا يتطلب الأمر أكثر من صفحة على منصة فيسبوك أو إنستغرام، أو استغلال منصات التجارة الإلكترونية العالمية مثل أمازون وعلي بابا وفتح متجر خاص بك فيها.

قد يتثاقل بعض الأشخاص معتقدا أن الأمر يحتاج لرأس مال من أجل شراء البضائع وتخزينها، لكن الأمر ليس كذلك، فلا تحتاج لشراء أي بضاعة أو منتج، ولا تحتاج أيضا لاستئجار مخازن لتخزين بضائعك فيها، إذ بإمكانك استخدام "الشحن المباشر."

وفي نموذج العمل هذا، يمكنك الحصول على منتجاتك من الشركات المصنعة مباشرة، وعندما يقوم أحد عملائك بتقديم طلب، فإنك ترسل الطلب إلى الشركة المصنعة الخاصة بك،

والتي تتولى جميع عمليات الشحن، وترسل الحزمة مباشرة إلى عميلك، من دون أن تحتاج لشراء أو تخزين أي شيء.

وقال رائد الأعمال الشاب، عبدالله الهياجنة، في تقرير سابق لـ"الجزيرة نت" إنه بدأ مشروع شركته "زاجل" باستخدام مفهوم "الشحن المباشر"، والتي تعتمد على توجيه الطلبات المباشرة إلى موردين أو مصنعين للمنتجات من دون الحاجة إلى شرائها وتخزينها بشكل مسبق مثل المتاجر المحلية التقليدية.

2–التصنيع: ولت الأيام التي كنت تحتاج فيها لامتلاك مصنع لتصنيع منتج مادي، واليوم، يمكن لأي شخص لديه اختراع أو فكرة مبتكرة أن يصبح صانعا من غرفة المعيشة الخاصة به.

إذا كانت لديك فكرة رائعة لمنتج ما، فثمة منصات يمكنك من خلالها العثور على مصنعين مستقلين لإنشاء نموذج أولي بسعر لا يتعدى بضعة دولارات ثم التواصل مع مصنع لإنشاء عينة مجانية لك من منتجك الجديد المبتكر.

تستطيع إيجاد مثل هذه المصانع في مدينتك، أو من خلال منصات تحتوي على عدد كبير من هذه المصانع مثل منصة ميكرز رو أو علي بابا قبل أن تستثمر فلسا واحدا في تصنيعه.

والخطوة التالية هي تحميل صورة لمنتجك على فيسبوك أو إنستغرام، والترويج له عبر هذه المنصات، كما يمكنك شراء إعلانات رخيصة الثمن عبر الإنترنت لجذب الزيارات إليها، وتلقي الطلبات المسبقة.

وبمجرد حصولك على ما يكفي من الطلبات المسبقة، يمكنك استخدام هذه الأموال للتعاقد مع مصنع لصنع هذه المنتجات لعملائك وزبائنك، أما إذا لم تتلق أي طلبات، فستعرف أن منتجك عديم القيمة قبل أن تنفق أي أموال، ويمكنك الانتقال إلى فكرتك التالية.

3–الطباعة حسب الطلب

تُعد الطباعة حسب الطلب من الناحية الفنية شكلا من أشكال الشحن المباشر، لكنها تستحق قسما خاصا بها لقيام العديد من الأشخاص حول العالم بامتهان هذه المهنة.

ومن خلال الطباعة حسب الطلب، يُمكنك تقديم تصميمات معدة مسبقا يمكن طباعتها على عناصر مختلفة، مثل القمصان وأكواب القهوة وحافظات الهاتف وحقائب اليد وغيرها.

عندما يقدم عميلك طلبا عبر صفحاتك على وسائل التواصل الاجتماعي، أو موقع الويب الخاص بك (إذا كان لديك موقع)، سترسل الطلب إلى الشركة المصنعة للطباعة حسب الطلب، والتي ستطبع العناصر على الفور وتشحنها مباشرة إلى عملائك دون تدخل منك.

وعندما يتعلق الأمر بالتصميمات، يمكنك شراء تصميمات معدة مسبقا، أو إنشاء تصميمات خاصة بك إذا كانت لديك مهارات التصميم، أو استئجار مصممي غرافيك بسعر رخيص من مواقع مثل "فيفر" و"أب وورك" أو غيرها.

4–إنشاء المحتوى

تضع بعض المنصات المتخصصة مشروع إنشاء المحتوى في مقدمة المشاريع التي لا تحتاج إلى رأس مال، وقد يكون الحق معها في ذلك، فثمة صناع محتوى في العالم الذين يكسبون عشرات آلاف الدولارات سنويا من إنشاء المحتوى وتسويقه، ولكن هذا النجاح لا يحدث بين عشية وضحاها بل يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد.

إذا كنت مهووسا بوسائل التواصل الاجتماعي، فليس أسهل من أن تكون صانعا للمحتوى على المنصة التي تستخدمها أكثر من غيرها، فعملية إنشاء فيديو قصير أو منشور لا تأخذ كثيرا من الوقت، لكن الأهم من ذلك هو المحتوى الذي تختاره، وهنا ننصحك بالتركيز على المجال الذي تبرع فيه وتحبه، ولديك خبرة مسبقة فيه. فمثلا إن كنت من هواة الألعاب الإلكترونية تستطيع إنشاء محتوى متخصص حول اللعبة التي تفضلها، وإذا كنت من عشاق التصميم الإلكتروني والبرمجيات وآخر صيحات التكنولوجيا فننصحك بإنشاء محتوى حول هذا المضمون.

وبعد أن تضمن وجود عدد متابعين جيد لك تستطيع البدء بكسب المال عن طريق بيع البضائع والتسويق للمنتجات والعلامات التجارية وغيرها.

5–التدريب والتدريس عبر الإنترنت: يمكن أن يُدر العمل التجاري للتدريس أو التدريب عبر الإنترنت كثيرا من المال بتكاليف أولية قليلة أو معدومة، فكل ما ستحتاج إليه هو الخبرة في مجال أو موضوع معين، وبعد ذلك، ستحتاج فقط إلى تعلم كيفية تسويق معرفتك وبيعها.

وسواء كان الأمر يتعلق بالمواضيع الأكاديمية، أو دروس الموسيقى، أو تدريبات اللياقة البدنية، أو لغات البرمجة والتصميم الجديدة، أو اللغات الحية، أو ألعاب الفيديو، أو في مجال العلوم المختلفة كالرياضيات والكيمياء وغيرها فهناك طلب كبير ومتزايد على تعلم هذه المجالات في شتى أنحاء العالم.

وفيما يلي بعض الأفكار لتحقيق الدخل من خبرتك كمدرب أو مدرس عبر الإنترنت:

الجلسات كل ساعة :اقرض رسوما على كل جلسة تدريبية.

ورش العمل الجماعية :استضافة ورش عمل لعدة عملاء بسعر مخفض للشخص الواحد.

إنشاء المحتوى التعليمي :زد دخلك عن طريق إنشاء وبيع المحتوى التعليمي ذي الصلة، مثل الكتب الإلكترونية أو الدورات التدريبية عبر الإنترنت.

يتيح هذا النموذج قدرا أكبر من المرونة والقابلية للتوسع والتطور، مما يمكّنك من توسيع عروضك وقاعدة عملائك بمرور الوقت وفقا لميزانيتك وجدولك الزمني.

6–التسويق الإلكتروني وإدارة مواقع التواصل الاجتماعي: هذا عمل مزدهر هذه الأيام، وسيبقى كذلك في المستقبل المنظور، لكن يحتاج الأمر منك إلى تعلم فن التسويق الإلكتروني وإدارة منصات التواصل، وثمة كثير من البرامج المجانية عبر شبكة الإنترنت التي تستطيع التعلم من خلالها، لتصبح محترفا خلال فترة زمنية ليست طويلة.

ويوجد العديد من المؤسسات والشركات التي تفضل أن تعين "عن بعد" مسوقين إلكترونيين ومدراء لمنصاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدلا من تعيين موظفين رسميين يكلفونها كثيرا من المال على شكل رواتب وتأمين صحي، وضمان اجتماعي، وغيرها من التكاليف التي ترغب الشركات بتجنبها.

7–المطبخ المنزلي: مشروع آخر لا يحتاج إلى رأس مال هو مشروع المطبخ المنزلي، فإذا كنت أو كنتِ تجيدين الطهو وصناعة الحلويات، فلا أسهل من افتتاح مطبخ منزلي خاص بك، ولا يحتاج الأمر إلى شراء بعض المواد الأولية لصناعة الوجبات والحلويات، وصفحة خاصة بك على فيسبوك أو إنستغرام، وبعض العلاقات العامة الجيدة لبدء مشروعك.

وقالت السيدة فاطمة الصالح في تقرير سابق لـ"الجزيرة نت" إنها بدأت مشروع المطبخ المنزلي الخاص بها برأس مال لا يزيد على 14 دولارا، وصفحة على فيسبوك، وباعت منتجاتها أول الأمر لمعلمات المدارس القريبة من منزلها، وهي الآن تحقق دخلا ممتازا يكفيها وعائلتها وتخطط للتوسع.

وأخيرا، تذكر أن أفضل عمل تبدأه بدون أموال هو ذلك الذي يسمح لك باستخدام مهاراتك ومعرفتك ومواردك بطريقة تحقق أقصى عائد وأقصى قدر من المتعة لك. **المصدر: الجزيرة**

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/29/%d9%83%d9%8a%d9%81-%d8%aa%d8%a8%d8%af%d8%a3-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%d8%a7-%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%85%d9%86-%d8%af%d9%88%d9%86-%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d8%b9%d8%a7%d9%85

7 - أبوظبي "تطلب مشورة بنوك" بشأن طرح عام أولي للاتحاد للطيران

رويترز، 08 مارس 2024

القابضة أدرجت عددا من الكيانات التابعة لها في البورصة، منذ عام 2022، في إطار استراتيجية أوسع لتنويع موارد الاقتصاد

أفادت بلومبيرغ، الخميس، بأن الصندوق السيادي في أبوظبي، شركة القابضة (إيه.دي.كيو)، اختار بنوكا من بينها "إتش إس بي سي" و"سيتي غروب" وبنك "أبوظبي الأول" لتقديم المشورة في طرح عام أولي محتمل للاتحاد للطيران.

ونقل التقرير عن مصادر مطّلعة القول إن "روتشيلد آند كو" يضطلع بدور مستشار مالي مستقل للقابضة التي تمتلك شركة الطيران الإماراتية. وجاء في التقرير أن الصندوق كان يدرس من قبل إدراج الاتحاد للطيران مباشرة بدلا من طرح عام أولي تقليدي.

وامتنع سيتي غروب والاتحاد للطيران عن التعليق على تقرير بلومبيرغ ولم يرد بعد بنك أبوظبي الأول والقابضة وبنك "إتش إس بي سي" وروتشيلد على طلب رويترز للتعليق.

وقال أنطونوالدو نيفيس، الرئيس التنفيذي للاتحاد للطيران، الأربعاء، إن الشركة عادت إلى تحقيق أرباح وتعمل على تحسين الشفافية والحوكمة والميزانية العمومية لتكون جاهزة لطرح عام أولي إذا قررت القابضة إدراجها.

وأدرجت القابضة عددا من الكيانات التابعة لها في البورصة، منذ عام 2022، في إطار استراتيجية أوسع لتنويع موارد الاقتصاد وتعزيز أسواق رأس المال وتحفيز الاستثمار.

رويترز

https://www.alhurra.com/latest/2019/12/06/%D9%81%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A9

8 - الأبعاد الاقتصادية للعدوان "الإسرائيلي" على غزة هاشم

الهدف
بوابة الهدف الإخبارية

مجلة الهدف، الجمعة 09 فبراير 2024 | 12:58 ص

"كتب الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري"

بلغ عدد سكان قطاع غزة مليونين و375 ألفا نسمة نهاية عام 2022، عدد الذكور مليون و204 آلاف نسمة، بنسبة 50.7%، عدد الإناث مليون و170 ألفا نسمة بنسبة 49.3%. مساحة القطاع 360 كيلومتراً مربعاً، 41 كيلومترا الطول، وبين 6 و12 كيلومتر العرض، تحده إسرائيل شمالاً وشرقاً، والبحر الأبيض المتوسط غربا، و مصر من الجنوب الغربي.

مع توقف اقتصاد غزة عن العمل اعتباراً من الربع الأخير لعام 2023 ولأجل غير معروف، ومع تدمير البنية التحتية الاقتصادية والسكنية المتواصل منذ أسابيع إن لم يكن لأشهر قادمة، يصبح الحديث عن «خسائر» في الجانب الاقتصادي، كما في جولات سابقة، غير واقعي وغير مجد وغير مفيد. أمام مشهد حرب بين قوتين، إحداهما عملاق عسكري يحركه اقتصاد بحجم 150 ضعف الطرف الفلسطيني المنهمك أصلاً، فإن هدف إعادة اقتصاد قطاع غزة الى ما كان عليه قبل 2023 ليس كافٍ. لن يكون ممكناً إعادة تحريك عجلة الاقتصاد السلعي والخدمي والمالي بعد هذه الحرب، إلا بعد تلبية الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة وغير المحسوبة، لإطعام وإيواء ورعاية أكثر من مليوني فلسطيني مشرد ونازح وجريح ومصدوم في قطاع غزة.

يعيق الحصار المفروض على غزة منذ عام 2007 حركة الأشخاص والسلع والوصول إلى الخدمات الصحية والخدمات الأساسية الأخرى. ويعتمد 80٪ من سكان غزة على المساعدات الدولية. العيش في غزة في ظل الحصار يعني العزل في واحدة من أكثر المناطق ازدحاماً في العالم، أي بدون كهرباء نصف الوقت، وبدون وصول كافٍ إلى مياه نظيفة، أو نظام صرف صحي مناسب.

انخفضت الاستثمارات في عام 2022 إلى 10.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لغزة، أو 1.9٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. بين عامي 2006 و2022، تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في غزة بنسبة 27٪، في حين انخفضت حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 31٪ إلى 17.4٪.

ونتيجة لانهيار الناتج المحلي الإجمالي، خلال عقد ونصف منذ عام 2007، قفز معدل الفقر في قطاع غزة من 40% إلى 56%. وارتفعت فجوة الفقر من 14% إلى

20%، وتضاعفت التكلفة السنوية لانتشال الأفراد من الفقر أربع مرات من 209 مليون دولار إلى 838 مليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2015).

أكثر من 60٪ من الشباب بين الخامسة وعشرين والخامسة وثلاثين من العمر، عاطلون عن العمل، والدخل القومي الفردي لم يتعدى 1257 دولارا سنويا العام الماضي، بعد أن كان حوالي 2000 دولار سنة 2008، وهذا يعني أن معدل دخل الفرد الشهري الغزاوي هو حوالي 100 دولار، عندما نعلم أن معيار الفقر المدقع هو مدخول أقل من ثلثي دولار ونصف في النهار، وفقا لمعايير البنك الدولي، فإن الأمر يعني أن كل سكان غزة، تقريبا، يعانون من الفقر المدقع.

كافة عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير في غزة تمر عبر إسرائيل، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزانية التجارية الفلسطينية مع إسرائيل يبلغ حوالي 28٪ من الدخل القومي، وهو، ربما، أكبر عجز تجاري في العالم نسبيا. (% 90 من المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة توقفت عن العمل بسبب التدمير أو الحرب وعدم توفر المقومات اللازمة للعمل).

كان معدل البطالة في القطاع قبل السابع من أكتوبر 45%، ثم تجاوز 70% حالياً بسبب توقف 148 ألف عامل عن العمل، نتيجة العدوان والهجمات وتدمير البنية التحتية وتوقف الإنتاج. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى حوالي 90%.

جرى تقدير خسائر البنية التحتية والمنشآت في الشهر الأول من العدوان الإسرائيلي على غزة بما يزيد عن 3 مليارات دولار، كما أن 50% من الوحدات السكنية والمباني في قطاع غزة جرى تدميرها بشكل كامل، أي ما يُقدر بنحو 200 ألف وحدة وهذا الرقم سيزداد بمرور الوقت.

في الشهر الأول من الحرب، جرى رصد ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية في قطاع غزة نتيجة نقص الوقود والإمدادات بواقع 12%، ما انعكس على القدرة الشرائية التي انخفضت. وفي الشهر الثاني، استمر الارتفاع بشكل كبير ووصل لما يزيد عن 26%، نتيجة نقص إمدادات السلع الأساسية التي تلبي احتياجات المستهلكين.

منذ يونيو 2007، عانت غزة من الإغلاق البري والبحري والجوي. لذا يحتاج مواطنو غزة إلى تصاريح للتنقل داخل وخارج القطاع عبر نقطتي عبور بريتين تسيطر عليهما إسرائيل. كما أن قيود التنقل على لأشخاص والبضائع، وتدمير الأصول الإنتاجية في عمليات عدوانية عسكرية متكررة، إضافة إلى حظر استيراد التكنولوجيا ومدخلات الإنتاج الرئيسة، مما أدى إلى تدمير اقتصاد قطاع غزة.

د. مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

https://hadfnews.ps/post/127102/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%87%D8%A7%D8%B4%D9%85

9 - المؤتمر العلمي الثامن عشر

مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة

المؤتمر العلمي الثامن عشر

نوع النشاط : المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تاريخ الانعقاد 8–7 : ديسمبر/ كانون أول 2024.

الورقة الخلفية للمؤتمر :تحميل

تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية تنظيم مؤتمرها العلمي السنوي الثامن عشر حول موضوع "مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة"، وذلك يومي 7 و8 ديسمبر / كانون أول 2024، ويهدف المؤتمر إلى مناقشة المربكات المحلية والدولية التي تؤثر على تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى الدول العربية، والإصلاحات اللازمة للتغلب عليها وتُصنف الموضوعات المطروحة في المؤتمر ضمن أربع محاور رئيسية، تتمثل في:

***المحور الأول :التغيّر وعدم الاستقرار في البنية الاقتصادية الدولية وتأثيره على النمو الاقتصادي الاحتوائي في الدول العربية.**

***المحور الثاني :استشراف أثر ارهاصات ظهور نظام مالي عالمي جديد، في ظل مربكات التكتلات القائمة والقادمة، على اقتصادات الدول العربية.**

***المحور الثالث: المستحدثات التكنولوجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الاحتوائي في الدول العربية.**

***المحور الرابع :سياسات تحديد الأولويات وتعزيز صمود الاقتصادات العربية أمام الصدمات وسرعة تعافيها: الإصلاحات المنشودة.**

تواريخ التقديم:

28 أبريل / نيسان 2024: اخر موعد لتقديم المقترحات البحثية وفقاً للمحاور المعلن عنها.

15 مايو / آيار2024: إخطار الباحثين بقرار اللجنة العلمية بقبول أو رفض المقترح البحثي المقدم، والتعديلات المطلوبة في حالة القبول.

8 يوليو/ تموز 2024: تقديم تقرير عن تقدم العمل فى الورقة البحثية.

8 سبتمبر/ أيلول 2024: إرسال الورقة البحثية كاملة.

15 سبتمبر/ أيلول 2024: إخطار الباحثين بقرار اللجنة العلمية بشأن الأوراق البحثية المشاركة في المؤتمر.

30 سبتمبر /أيلول 2024: تسليم الأوراق البحثية النهائية المشاركة في المؤتمر

التسجيل والتواصل

يتم التسجيل في المؤتمر وتقديم المقترحات / الأوراق البحثية، إلى جانب السيرة الذاتية للباحث عن طريق البريد الإلكتروني للمؤتمر:

asfer.conference18@gmail.com

https://www.asfer.org/archives/1945

10 - انتخاب الدكتور / محمود محيي الدين بالإجماع مديرا تنفيذيا بصندوق النقد الدولي ممثلاً لمصر والمجموعة العربية وعضوا بمجلس إدارته

1نوفمبر، 2022

الأستاذ الدكتور / محمود محيي الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تم انتخاب الأستاذ الدكتور / محمود محيي الدين، مرشح مصر، مديراً تنفيذياً بصندوق النقد الدولي وعضواً بمجلس إدارته ممثلاً لمصر ومجموعة الدول العربية التي تتضمن مصر والإمارات والبحرين والكويت وعمان وقطر والأردن والعراق والصومال ولبنان واليمن بالإضافة إلى المالديف.

ووجه الدكتور محمود محيي الدين، الشكر للرئيس عبد الفتاح السيسي لدعم مصر لهذا الترشيح ومساندة الحكومة والبنك المركزي المصري .

وبموجب هذا سيكون الدكتور / محمود محيي الدين ممثلاً لمصر والمجموعة العربية لفترة جديدة بمجلس إدارة صندوق النقد الدولي.

وأكّد الدكتور /محمود محيي الدين، أن عمله سيستمر لمساندة الدول الأعضاء لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية من خلال سياساتها المالية والنقدية في ظل تطورات اقتصادية وسياسية عالمية تستوجب التنسيق ودفع جهود الإصلاح للسيطرة على التضخم والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. وتابع أنه سيساند العمل أيضا على تحفيز الاستثمار الخاص للمشاركة في النمو، وتحقيق أهداف الاستدامة ومكافحة تغيرات المناخ والتأكيد على أهمية السياسات المتوازنة لتحقيق أهداف التنمية وخاصة مكافحة الفقر واتاحة فرص العمل وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات.

تولى الدكتور / محمود محيي الدين مناصب دولية متعددة كان آخرها عمله السابق في البنك الدولي نائباً أول لرئيس مجموعة البنك الدولي للتنمية المستدامة والعلاقات مع الأمم المتحدة والمشاركات، وعمله الحالي مبعوثًا للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة. وبهذا التصويت الذي تم إعلانه على موقع صندوق النقد الدولي تحتفظ مصر بهذا المنصب من خلال انتخاب الدكتور / محمود محيي الدين بالإجماع لتمثيل مصر والدول العربية والمالديف في صندوق النقد الدولي.

https://www.asfer.org/archives/1611

11 - الأزمة النقدية باليمن:

البنك المركزي اليمني بصنعاء أعلن إصدار عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال

السبت 30 آذار 2024

أعلن البنك المركزي اليمني في صنعاء، عن إصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال بديلا للعملة الورقية التالفة من نفس الفئة، والتي سيبدأ تداولها ابتداء من يوم غد الأحد الموافق 31 آذار.

وأكد محافظ البنك المركزي اليمني هاشم إسماعيل في مؤتمر صحفي عقد في مقر البنك المركزي اليمني بصنعاء، أن "طرح هذه الفئة الجديدة من العملة لن يؤثر على أسعار الصرف كون الإصدار خصص لاستبدال العملات التالفة ولن يكون هناك إضافة لأي كتلة نقدية معروضة."

واكد بأن البنك المركزي اليمني سيعلن لاحقا عن نقاط وآلية استبدال العملات التالفة، مشيرا إلى أن هذا الإصدار سيعقبه إصدار للعملات المعدنية للفئات الأقل من 100 ريال.

ولفت محافظ البنك المركزي اليمني إلى أن هذه العملة المعدنية صكت وفق أحدث المواصفات والمعايير العالمية.

وأوضح أن "البنك وهو يهدي هذا الإنجاز إلى أبناء الشعب اليمني، يؤكد على أنه ونتيجة للعدوان الظالم على اليمن وحربه على العملة الوطنية وتسببه في تراجع قيمتها مقابل العملات الأجنبية وانخفاضها مقابل الدولار الواحد من 215 إلى 530 ريالا، تحولت العملة الورقية فئة 100 ريال من عملة أساسية إلى عملة مساعدة يتم تداولها بشكل كبير من قبل أبناء الشعب، والذي جعل معالجة العملات المساعدة أولوية لدى البنك، ولذلك جاء الإصدار المعدني لفئة 100 ريال نظرا لطول العمر الافتراضي للعملات المعدنية مقارنة بالعملات الورقية."

وأشار هاشم إسماعيل إلى أن "البنك سيقوم بعد تحسن الوضع الاقتصادي ومعالجة كل آثار حرب العدوان على العملة، بمراجعة سياساته بشأن العملات المساندة ويتخذ ما هو مناسب"، لافتا إلى أن "البنك يقدم اليوم درسا آخر لطبيعة دوره الوطني الذي يخدم جميع أبناء الشعب اليمني ويحرص على وضعهم الاقتصادي والمعيشي بدلا من أن يكون أداة للحرب الاقتصادية عليهم وعلى مدخراتهم."

وأفاد بأن البنك المركزي اليمني بهذه الخطوة يستعيد "مظهرا من مظاهر السيادة ويستعيد واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي استخدمها العدوان الأميركي السعودي للإضرار بأبناء الشعب اليمني واقتصاده ومعيشته."

وقال: "إن البنك المركزي اليمني كمؤسسة وطنية تخدم الشعب اليمني يعلن عن إنهاء مسلسل مؤامرة دول العدوان على العملة الوطنية ويبدأ مرحلة جديدة يكون هدف البنك فيها خدمة أبناء الشعب اليمني واقتصادهم ومعيشتهم في كل المحافظات."

https://www.elnashra.com/news/show/1662758/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

12 - م ع ك مدونة العملات، من تاريخ العملة الورقية السورية

عملة ورقية سورية من فئة قرش سوري واحد،

أصغر فئة ورقية تم تداولها في القرن الماضي،

جهة الإصدار :البنك السوري

مكان وتاريخ الإصدار: بيروت 01-01-1920

المُصمِم :غير معروف

العلامة المائية :لا يوجد

الأبعاد: 43 × 66(مم)

الوجه الأمامي:

- **الصور والرموز والرسومات :إطار مزخرف**
- **اللون :أزرق داكن وأبيض عاجي**
- **الكتابات :عبارة البنك السوري والفئة بالأرقام العربية والهندية، وكتابةً بالعربية غرش سوري واحد**

صورة الوجه الأمامي

الوجه الخلفي:

- **الصور والرموز والرسومات :صورة لآثار بعلبك وزخارف هندسية ونباتية**
- **اللون: بني وأبيض عاجي**
- **الكتابات :لا يوجد كتابات**

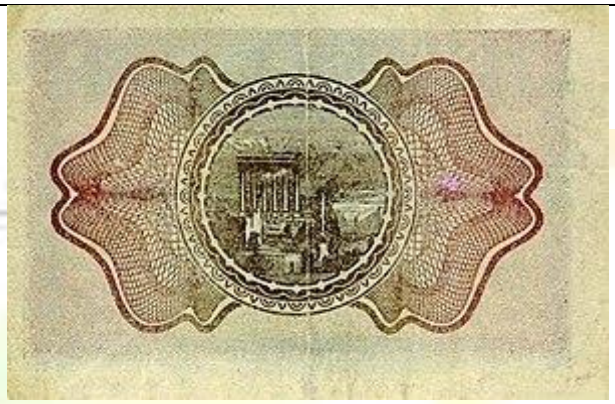

صورة الوجه الخلفي

13 - اعتماد دليل تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

دمشق–سانا، –20نوفمبر–2023

أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس قراراً باعتماد دليل تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعام 2023.

ووفق القرار، تلتزم الجهات المعنية بتطبيق الدليل، بالحصول على بيانات المشروعات وفق النماذج المعتمدة، وذلك عند تسجيل المشروعات قيد التأسيس أو تحديث بيانات المشروعات القائمة.

وتلتزم الجهات المعنية بتطبيق الدليل، بتحديد الوحدة التنظيمية المكلفة لديها بتطبيقه، على أن تقوم بتزويد هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل شهري بالبيانات المطلوبة، وذلك تمهيداً لصدور السجل الوطني للمشروعات.

وتُكلف –وفق القرار– اللجنة الاقتصادية بشكل دوري بتحديد قيم الحدود الدنيا والعليا لرأس المال العامل ورأس المال المستثمر ورأس المال المستثمر عدا الأراضي وقيمة المبيعات.

ويأتي اعتماد دليل تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في إطار متابعة تطوير بيئة أعمال هذه المشروعات وتوحيد المفاهيم والمعايير والحدود بين الجهات المعنية بقطاع هذه المشروعات وبناء قاعدة بيانات متكاملة عنها، ووضع الأسس العملية

لتنظيم العمل في هذا القطاع في إطار رؤية متكاملة للنهوض بهذه المشروعات على المستوى الوطني، بما يدفع عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية بشكل متوازن ومستدام.

وفي تصريح لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل حول الحوار الواسع الذي أطلقته وزارة الاقتصاد، والذي انبثق عنه إعداد دليل التعريف، أوضح أن هذا الدليل كان ثمرة مجموعة من ورشات العمل التخصصية التي ضمت طيفاً واسعاً من الجهات الحكومية وغير الحكومية، والتي ناقشت مجموعة من محاور العمل المشترك وكان أولها محور تعريف المشروعات، والذي سيتم على أساسه تصنيف كل أنواع المشروعات في جميع القطاعات بناء على معايير وحدود متفق عليها، بالاستناد إلى دليل معتمد ومطبق من كل الجهات كأساس موحد لتصنيف المشروعات بوصفه يشكل إطار عمل يتيح بناء الاستراتيجيات الرامية إلى تنمية المشروعات المستهدفة وتنفيذها بالاعتماد على خطط وبرامج متمايزة قطاعياً على أساس النوع والحجم، ومتكاملة مع الخطط والبرامج الأخرى الموجّهة نحو تلبية الأولويات الوطنية.

وأشار الوزير الخليل إلى أن دليل التعريف لا يساعد على التصنيف فقط، وإنما يتيح وضع وجمع ونشر الإحصائيات الكمية والنوعية وتبادل المعلومات في سياق زيادة فعالية التعاون بين الجهات المحلية والدولية الحكومية وغير الحكومية، وأيضا وضع الرؤى المتكاملة التي تستهدف تطوير بيئة الأعمال وتنميتها، وخاصة بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تنشيط دوران العجلة الاقتصادية والحد من الفقر وتعزيز عوامل النمو واستدامة التنمية.

إلى ذلك، أكدت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء أنها تستند في توصياتها حيال إدارة ملف الاستيراد إلى سياسة التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الضرورية اللازمة وفق سلم الأولويات المعتمدة من جهة، مع مراعاة حجم الموارد الوطنية المتوفرة من القطع الأجنبي من جهة أخرى، كما تستند في سياق مقاربة موضوع السماح باستيراد المواد التي يتوفر منها منتج محلي إلى ضرورة التوازن بين حماية المنتجين من جهة وحماية المستهلكين من جهة أخرى، فاستقرار وتوازن السوق يقتضي إحداث التوازن بين مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين.

وأوضحت اللجنة في بيان لها حول تداول بعض المواقع الالكترونية وصفحات الفيسبوك موضوع توصية اللجنة الاقتصادية "بالسماح باستيراد مادة السيراميك" أن مادة السيراميك الأساسية لقطاع البناء والتشييد، كانت دائماً مسموحة الاستيراد، وتم منع استيرادها مؤقتاً في ضوء ترشيد الاستيراد وإدارة حجم القطع الأجنبي المتوفر وطنياً لتمويل المستوردات، مشيرةً إلى

ورود عدة مطالبات من الفعاليات الاقتصادية الوطنية مؤخراً تطلب بإجازة استيراد السيراميك لعدة أسباب منها الارتفاع الكبير في أسعار السيراميك المنتج محلياً بالإضافة إلى عدم توفر مقاسات معينة أو جودة محددة أخرى مطلوبة لبعض القطاعات ما أدى الى ظهور حالة شبه احتكارية لسوق السيراميك في البلد من قبل المنتجين المحليين في ضوء الفارق الواسع بين أسعار ونوعيات وجودة بعض المنتجات الأجنبية والمحلية في حين أن أي سياسة حمائية وطنية يجب أن تضمن حداً أدنى من التنافسية لدى المنتجين المحليين.

وبينت اللجنة الاقتصادية أنه حرصاً على إحداث التوازن بين مستهلكي مادة السيراميك في السوق المحلية، والمنتجين المحليين من هذه المادة فقد تم اتخاذ التوصية المتضمنة الآتي:

–السماح باستيراد السيراميك من المقاسات المنتجة محلياً وغير المنتجة محلياً على أن يتم فرض ضميمة لصالح الخزينة العامة للدولة قدرها 10 آلاف ليرة سورية لكل متر مربع من السيراميك المستورد وهذا ما يعني فرض تكاليف إضافية على أسعار المنتجات المستوردة بحيث يبقى لدى المنتج المحلي مزايا تفضيلية مقارنة بالمنتجات المستوردة.

–يحدد السعر الاسترشادي للسيراميك المستورد بمبلغ 9 دولار لكل متر مربع مستورد وهو سعر يفوق بكثير الأسعار الحقيقية للسيراميك المستورد، وهذا ما يعني أيضاً فرض رسوم وضرائب مرتفعة نسبياً على المستوردات بما يساهم في رفع أسعار السيراميك المستورد أيضاً بهدف إعطاء ميزة تفضيلية للمنتجين المحليين.

–إن الإبقاء على حال منع استيراد السيراميك في ظل الوضع القائم يعني التسليم بإبقاء حال عدم التوازن في سوق هذه المادة في السوق المحلية من حيث عدم عدالة الأسعار وعدم توفر بعض المقاسات وبعض النوعيات المطلوبة.

وجددت اللجنة الاقتصادية الحرص على دعم المنتج المحلي إذ تتبنى الحكومة برنامجاً هاماً لإحلال المستوردات ودعم المنتج المحلي، لكن يجب أن يستند المنتج المحلي على قواعد التنافسية والكفاءة ومراعاة مصالح المستهلكين النهائيين تفادياً لعدم تحقيق مكاسب محدودة على حساب توازن القطاع بشكل كامل على المستوى الوطني.

http://newspaper.albaathmedia.sy/2023/11/20/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%A7/

14 - م ع ك مدونة العملات، من تاريخ الملة المعنية السورية

نقود معدنية من فئة 25 ليرة سورية

تاريخ الإصدار: 1996

الجمهورية العربية السورية، 2018 – 1961،

معلومات:

البلد: سورية

الفئة: 25 ليرة

السنة: 1996 ١٩٩٦

الفترة: الجمهورية العربية السورية(2018 – 1961)

نوع القطع النقدية: العملات المتداولة

التركيب ثنائية المعدن: المركز الفولاذ المقاوم للصدأ، الخاتم من الألومنيوم والبرونز

نوع الحافة: مسكوك

الشكل: دائري

المحاذاة ميدالية 0 درجة

الوزن: 6.45 (غرام)

القطر: 25 (مم)

السمك 1.87 (مم)

وجه العملة:

شعار النبالة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، الجمهورية العربية السورية

الوجه الآخر:

الهياكل

الجمهورية العربية السورية، خمس وعشرون ليرة سورية، مصرف سورية المركزي

https://ar.ucoin.net/coin/syria-25-pounds-1996/?tid=26273

15 - الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يقضي بإحداث الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية

دمشق–سانا، 13–12–2023

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم (38) الذي يقضي بإحداث "الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية" وتتبع لرئيس الجمهورية وتحل محل وزارة شؤون رئاسة الجمهورية، وتهدف إلى تقديم الأعمال التي تساعد في أداء رئيس الجمهورية لمهامه واختصاصاته، وتتولى الأمانة العامة تسيير الأمور الإدارية والمالية والقانونية في رئاسة الجمهورية والإشراف عليها، ويرأس الأمانة العامة أمين عام يشرف على أعمالها.

وفيما يلي نص المرسوم:

المرسوم التشريعي رقم(38)

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور.

يرسم ما يلي:

المادة 1 –يقصد بالعبارات الواردة في معرض تطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي المعنى المبين بجانب كل منها:

الأمانة العامة: الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.

الأمين العام: الأمين العام لرئاسة الجمهورية.

المادة 2 –أ– تحدث أمانة عامة تسمى «الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية» تتبع لرئيس الجمهورية.

ب– تحل الأمانة العامة محل وزارة شؤون رئاسة الجمهورية في كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

المادة 3 –تهدف الأمانة العامة إلى تقديم الأعمال التي تساعد في أداء رئيس الجمهورية لمهامه واختصاصاته.

المادة 4 –تتولى الأمانة العامة تسيير الأمور الإدارية والمالية والقانونية في رئاسة الجمهورية والإشراف عليها، وتحدد مهامها بقرار من رئيس الجمهورية.

المادة 5 –الأمين العام:

أ– يرأس الأمانة العامة أمين عام، يكون الرئيس الإداري الأعلى فيها، ويشرف على أعمالها، وهو عاقد النفقة وآمر التصفية والصرف في رئاسة الجمهورية.

ب– يعين الأمين العام بمرسوم، ويمارس صلاحيات الوزير المختص بالنسبة لكافة العاملين في رئاسة الجمهورية.

المادة 6 –أ– يتولى الأمين العام المهام الآتية:

1–الإشراف على تنفيذ مهام الأمانة العامة.

2–الإشراف على مستشاري الأمانة العامة.

3–إحالة كافة المراسلات المتعلقة بمشاريع التشريعات والمراسيم والقرارات والتعليمات المتعلقة بها والمشاريع والقضايا المكلفة الأمانة العامة بمتابعتها إلى رئيس الجمهورية.

4–التنسيق مع الجهات العامة، ومراسلة كافة الجهات التي يكلفه بها رئيس الجمهورية.

5–إحالة طلبات العفو الخاص إلى لجان العفو المختصة في وزارتي العدل والدفاع.

6–إعداد الخطة السنوية للموارد البشرية والمالية لرئاسة الجمهورية وعرضها على رئيس الجمهورية للموافقة عليها.

7–تمثيل رئاسة الجمهورية أمام القضاء والغير.

8–إصدار الهيكل التنظيمي والنظام الداخلي للأمانة العامة بعد موافقة رئيس الجمهورية.

9–أي مهام أخرى يكلفه بها رئيس الجمهورية.

ب– للأمين العام أن يفوض معاون الأمين العام والمديرين المركزيين في الأمانة العامة ببعض اختصاصاته.

المادة 7 –يعامل الأمين العام معاملة الوزير بالنسبة للراتب والتعويضات والمعاش التقاعدي وسائر المزايا الأخرى.

المادة 8 –معاون الأمين العام:

يكون للأمين العام معاون يعين بقرار من رئيس الجمهورية يتضمن مهامه واختصاصاته، ويمارس صلاحيات معاون الوزير المختص بالنسبة لكافة العاملين في رئاسة الجمهورية.

المادة 9 –يكون في الأمانة العامة مستشارون، تتم تسميتهم أو التعاقد معهم بقرار من الأمين العام بعد موافقة رئيس الجمهورية.

المادة 10 –تنظم كافة الشؤون المالية وشؤون العاملين في الأمانة العامة وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم (9) لعام 1971.

المادة 11 –يصدر الهيكل الوظيفي للأمانة العامة متضمناً الملاك العددي بقرار من رئيس الجمهورية.

المادة 12 –يعد جميع العاملين الدائمين في وزارة شؤون رئاسة الجمهورية ومكاتب رئاسة الجمهورية والمستشارين منقولين حكماً مع شواغرهم إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بأوضاعهم وفئاتهم وأجورهم ذاتها ويحتفظون بقدمهم المؤهل للترفيع ويستمر العاملون المندوبون والمؤقتون والموسميون والمتعاقدون بأوضاعهم وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

المادة 13 –يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة 14 –يُنشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية، ويعد نافذا من تاريخ صدوره.

دمشق في 29–5–1445 هجري الموافق لـ 13–12–2023 ميلادي

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

https://sana.sy/?p=2016154

16 - وزارة تستفيق بعد تثاؤب مزمن.. ثمة ما يثير فضول المتابعة فعلاً ؟؟

خاص – الخبير السوري: 24–12–2023

لم يرشح رقم رسمي قريب عن قيم الأصول الثابتة المعطلة لدى القطاع العام في سورية، ولعله من الصعب بلورة تصور ولو أولي لذلك بما أن الوقائع والمعطيات على الأرض تتداخل

بين ماهو خارج الخدمة وميؤوس من إعادته بذات الاختصاص..ومنشآت يمكن إصلاحها واستثمارها مجدداً، وأخرى مازالت تعمل لكنها بحاجة إلى تجديد. لكن القاسم المشترك بين كل الحالات هي الأرض والمباني والمعدات، ولعلها كلها ذات قيم هائلة تستحق التفكير بكل خيارات إعادة الإنعاش الممكنة. وكي نكون منصفين – ولعلها تهمة بنظر البعض – لم تتوان حكومات متوالية عن إدارة حالة من العصف الذهني لبلورة خيارات إصلاح منشآت القطاع العام الصناعي.

فكانت لجنة إصلاح القطاع العام الصناعي التي لم تفلح في حسم خياراتها التي تاهت بين خمسة خيارات...ثم اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الصناعي، التي تولى رئاستها رئيس مجلس الوزراء السابق...ولم يطل الزمن حتى حصل التغيير الحكومي، وتوقفت أعمال اللجنة ولم تحسم ولانقطة واحدة من النقاط الإشكالية التي استغرقت هرشاً طويلاً للرؤس دونما جدوى.

ومن خلال متابعة التفاصيل أوبعضها، يمكن أن نجزم بأن التعثر بحسم الخيارات يعود إلى مسألة أساسية وهي ضياع القرار بين الاعتبارين السياسي والاقتصادي الفني.. والأهم الذي علينا جميعاً التسليم به، هو أن سرّ الإصلاح والكلمة المفتاحية له، ليست في لجنة مهما تعدد الوزراء فيها والخبراء، بل في الوزارة صاحبة العمل والمعنية أولاً بكل مايجري وهي وزارة الصناعة. ولايبدو من حسن حظ هذه الوزارة أن يتولى حقيبتها ويتعاقب على مقصورة القيادة فيها، سلسلة من الوزراء الذين استسلموا لسياق عمل لجنة غير احترافية تبدلت مسمياتها، حتى لو كانت برئاسة "الوزير الأول" في الحكومة خلال مرحلة من مراحل عملها الطويلة. ولعله من محاسن التطورات أن لجنة إصلاح القطاع قد أُهملت وتعطلت أو انكفأت.. لتعود المهمة تلقائياً إلى الوزارة.. وزارة الصناعة بما أن " أهل مكة أدرى بشعابها." لكن العودة هذه المرة كانت مختلفة، بما أن حامل حقيبة الصناعة رجل أكاديمي تقني ماهر، من طراز التكنوقراط ذوي الرؤية الإستراتيجية..فهو أستاذ جامعي معروف بمهاراته في اختصاصه العميق.

لم تطل المسافة الزمنية كثيراً، ليتعرف الوزير جوخدار على أوجاع منشآت وزارته، ويشخصها بهدوء ودون ضجيج، ليبدأ بالعلاجات الجراحية ويشرع بتظهير النتائج على الأرض.. والتجارب مازالت تجري بهدوء وبأقل التكاليف، فثمة خبرة فنية عالية متراكمة يجري توظيفها بعناية فائقة، وعبر فريق مختص من الوزارة ذاتها.. النتائج ستظهر تباعاً..لكن أولها الذي نضج تماماً ويمكن رصده إعلامياً، هو إعادة تشغيل المجفف في شركة سكر تل سلحب، المتوقف منذ ٣٥ عاماً وتم إصلاحه وإعادة تشغيله بزمن

قياسي من قبل فريق فني قوامه فنيين من شركة سكر تل سلحب وشركة إسمنت عدرا والشركة العربية المتحدة / الدبس/ وشركة إسمنت حماة، بإشراف مباشر من الوزير الجوخدار.

الأهم في مجمل هذا الإنجاز هو أنه حلّ مشكلة مزمنة عالقة وهي تعطل مجففات الذرة الصفراء، بشكل كادت معه تفشل إحدى الزراعات الهامة في البلاد، ومع تعطل المجففات تعطلت المدخلات المحلية في خلطات أعلاف الدواجن والثروة الحيوانية، بالتالي تضخم فاتورة الاستيراد التي يدفعها عادة المستهلك النهائي أي المواطن.

المجفف – وهو أوروبي المنشأ أساساً – يعمل بطاقة تجفيف تصميمية تصل تقريباً لـ 800/ طن يومياً..والغريب أنه أوقف عن العمل منذ الأعوام الأولى لتركيبه لأسباب مجهولة، لكنه عاد للعمل اليوم بعد تعميره ب "تراب المصاري" كما يقال، فيما وصلت مزادات وعروض المقاولين لإصلاحه إلى حدود الخمسة عشر مليار ليرة سورية.

أوردنا حكاية المجفف كمثال ليس مقصوداً لذاته، وإنما لنتفاءل بأن في هذا البلد خبرات رفيعة المستوى، ولنقتنع بأن علينا أن نعطي الخبز للخباز كما يقال. نتوقع أن تكون وزارة الصناعة على موعد مع حسم نهائي للكثير من ملفاتها العالقة، ملفات تعاقبت عليها لجان ولجان وأخفقت..فالمسألة تحتاج إلى أصحاب رؤية وإرادة، وهذا ينسحب على كل قطاعات هذه البلد التي تحتاج إلى ترسيخ قناعات جازمة بأن المناصب مسؤوليات وليست امتيازات..والأهم أنه علينا أن نقلع عن خيار اللجان التي عودتنا التجارب لأنها لم تغن من فقر ولم تسمن من جوع يوماً.

https://syrianexpert.net/?p=75454

17 – هل تخدع البنوك المودعين.. ومن أين تأتي أرباحها؟ وماذا فعل المؤسسون بالقروض التي استجروها من مصارفهم؟

الخبير السوري: آخر تحديث 2023-12-22

لم يتعرض أيّ مصرف في سورية للإفلاس منذ ستينات القرن الماضي، على عكس لبنان، وقد تكون قلة فقط تتذكر إفلاس مصرف أنترا الشهير، مع إن هناك من جزم إن دفعه لإعلان الإفلاس كان لأسباب سياسية صرفة!

وفي حال تعرضت البنوك للخسائر، أواضطرت لإعلان إفلاسها، فالسبب ليس بتوسعها في منح القروض، ولا بانخفاض قيمتها الشرائية، وإنما بالخسارات التي تتعرض لها استثماراتها، أو بفعل نقص السيولة وعجزها عن تلبية طلبات المودعين باسترداد ودائعهم، وهي حالات نادرة، تتصدى

لها البنوك المركزية لمنع البنوك التي تواجه أزمات سيولة من إعلان إفلاسها! ومهما يكن من أمر، فلا يُمكن تصور وجود بلد بلا مصارف، فالإقتصادات العالمية والوطنية تعتمد على قطاع مصرفي قوي، والحكومات السورية، مثل غيرها، تلجأ دائما إلى الإستدانة من المصارف لتمويل نشاطاتها التنموية والإجتماعية، وبالتالي من الطبيعي أن تربح البنوك وإلا مامبرر وجودها واستمراريتها؟

لكن السؤال: هل تخدع البنوك المودعين بشفطها نسب من ودائعهم دون علمهم؟

من أفلس ومن خسر؟

ليس مصادفة مثلا أن تكون المصارف في لبنان القطاع الوحيد الذي يحصد الأرباح، ومع أن الأزمة النقدية والمالية التي تعصف بالإقتصاد المالي، منذ عدة سنوات، وتوقف المصارف عن ردّ الودائع الدولارية لأصحابها، فإن مامن مصرف أعلن عن خسائر أو إفلاس، فالذي خسر وأفلس هم المودعون فقط!

وإذا كانت المصارف العامة السورية تعمل بإشراف وزير المالية، والمصرف المركزي، فهذا يعني أن سيولتها مضبوطة جداً ومن ينتقد الشروط الصارمة لعمليات السحب، فإن دولا عديدة وآخرها مصر تقيد عمليات السحب من المصارف بهدف لجم أسعار الصرف.

أما المصارف الخاصة فهي حتماً غير معرضة للخسائر ولا للإفلاس لأن مؤسسيها من التجار ورجال الأعمال وحيتان المال، بالشراكة مع نظرائهم في دول أخرى كلبنان والأردن والكويت..الخ.

القروض ليست لكل السوريين

وليس خافيا على المهتمين بالقطاع المصرفي، أن المصارف الخاصة لاتمنح القروض لكل السوريين بمن فيهم القادرون على التسديد، بل هي تنتقي زبائنها وفق شروطها، وضمن عدد محدد كل سنة، كي تتمكن من متابعتهم، وعندما توسعت بمنح قروض السيارات ماقبل عام 2011، فهي لم تمنحها فعليا للمواطنين، بل لأصحاب وكالات السيارات، فهم كانوا المقترضين الفعليين، وكان المواطن يُسدد الأقساط للوكيل وليس للمصرف!

وتستفيد البنوك من عمليات تحويل العملات إلى الخارج بنسب أعلى بكثير من شركات الصرافة، والملفت أن البنوك في كل دول العالم تستغل المودعين، بل تضللهم وتخدعهم، وتستقطع نسب مئوية من ودائعهم دون علمهم تحت مسميات متعددة.

رسوم الخدمات

ولا يعرف الكثيرون أن المصدر اليومي لربح المصارف يتأتى من الرسوم المفروضة على الحسابات المصرفية تحت اسم "خدمات" حتى لو كان العملاء لايستخدمونها، تماماً مثلما تفعل

شركات الاتصالات، صحيح أن رسوم الخدمات تبدو هزيلة بالنسبة للمودع أو العميل الذي يُنجز عملية مصرفية، لكنها تُشكل مبلغاً كبيراً للبنك الذي يتعامل مع الآف الزبائن. والمثال اليومي للرسوم اليومية التي (تشفطها) المصارف هي الرسوم المتأتية من البطاقات المصرفية سواء بطاقات الصرافات الآلية أو الإئتمانية، فالبنوك هي المستفيد الحصري من عمليات السحب والتسوق عبر البطاقات المصرفية.

لماذا تؤخر المصارف شيكات المقاصة؟

وتلجأ غالبية المصارف في العالم إلى (الإحتيال) على عملائهم لتحقيق أرباح على حسابهم دون معرفتهم، من خلال تأخير إيداع شيكات المقاصة في حساباتهم المصرفية، كي يهوى الحساب إلى مستوى يكبّد صاحبه رسوما إضافية.

ومن أشهر عمليات الإحتيال المتداولة القدرة الغريبة للمصارف على إقناع من يطلب بطاقة إئتمان الإشتراك في خدمة (تأمين) مقابل رسوم، وهي خدمة لايستفيد منها سوى البنك.

ومن يدقق بنشاطات البنوك لاتخطر على باله الأساليب التي تحقق لها الأرباح، فالرسوم كما قلنا هي هزيلة بالكاد يشعر العميل انه دفعها، لكنها بالنسبة للمصرف هي تراكمية تتحول إلى مبالغ ضخمة في نهاية العام عند إنجاز الميزانية الختامية السنوية.

المقترض لايستفيد من التسديد المبكر!

تصوروا أن جميع العملاء باستثناء الخبراء على قناعة تامة بأن السداد المبكر للديون أو الرهون العقارية سيوفر على المقترضين بعض الأموال أوالتكاليف، فهل هذه القناعة صحيحة؟ المفاجأة التي لاينتبه ولا يكتشفها المقترض أن الكثير من البنوك تفرض رسوما على التسديد المبكر!

أما من يضطر لإغلاق حسابه الائتماني أو إلغاء بطاقته المصرفية فإن المصرف سيفرض عليه نسبة فائدة أعلى على أيّ قرض سيطلبه مستقبلا، لأن تاريخه الائتماني يظهر من خلال الحركات على البطاقة والحساب!

وغالباً، إن لم يكن دائماً، لآيقرأ المقترض الإتفاقية التي يوقعها مع البنك، ولوفعل سيكتشف أن فيها الكثير من الرسوم الملزم بدفعها مسبقاً، كما يتوهم الكثيرون أن الحسابات المصرفية المجانية لاتكبد صاحبها أية رسوم شهرية وهذا غير صحيح!

العروض للزبائن الجدد فقط

نعم، لدى المصارف بعض العروض المغرية، لكنها ليست لزبائن أوعملاء البنك، وإنما لجذب عملاء جدد، وهذا الأسلوب متبع في شركات الإنترنت، فعروضها المغرية والتي تصل إلى منح

شهر أو شهرين مجانيين هي للمشتركي الجدد حصريا!

ويمكن القول إن من يستخدم أمواله عن طريق المصارف سيدفع عليها رسماً في كل عملية سحب شخصي أو باستخدام الصراف الآلي، وهو يسددها دون أن يشعر بها لتضاف إلى أرباح البنوك.

كما لا يكتشف من يستخدم بطاقته الإئتمانية خارج بلده أنه دفع رسوماً عالية، وهذه الحالة تنطبق على رجال المال والتجار وكثيري الأسفار، ويحصد منها البنك أرباحا ليست بالقليلة.

وإذا كانت المصارف الحكومية السورية تلتزم بتسديد نسبة الفائدة الأعلى التي يحددها البنك المركزي للمودعين، فإن المصارف الخاصة تغري المودعين بنسبة فائدة عالية، لكنها تقوم بخفضها لاحقا وسريعا دون علم المودعين!

المصارف السورية لن تخسر

ويبقى السؤال الذي يطرحه الكثيرون: هل فعلاً أرباح المصارف الخاصة في سورية وهمية وهي معرضة للإفلاس مستقبلا؟

من السذاجة الإعتقاد أن التجار ورجال المال والأعمال السوريين يخسرون، وهم عندما أسسوا المصارف الخاصة في سورية، وتحديداً مع نظرائهم اللبنانيين، فقد استردوا ضعف رأسمالهم قبل مزاولة أي عمل مصرفي حقيقي!

لقد أودع أصحاب المصارف الخاصة 350 مليار ليرة بالقطع الأجنبي لدى المصارف الخارجية حسب تقرير أصدره اتحاد العمال في نيسان 2015، وهذا المبلغ كان بحدود 50% من إجمالي موجوداتها النقدية آنذاك!

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى إلى زيادة الطلب على الدولار، منذ عام 2014 على الأقل، هو "ترحيل" المصارف الخاصة لدولاراتها إلى الخارج، وتحديداً إلى لبنان؛ وهذا يعني أن المصارف الخاصة تسببت بخروج كتل كبيرة من القطع الأجنبي من التداول في السوق، ما زاد الطلب على الدولار بفعل تقليص العرض منه على مدى السنوات الماضية.

ولم يكتفِ مؤسسو المصارف الخاص بتهريب نصف موجوداتها إلى الخارج بل قاموا باقتراض أكثر من 200% من حصتهم في رأسمال المصرف المساهمين فيه، وكأنّ هذه المصارف تأسست لاستجرار سيولة المودعين فقط، ومع ذلك يبقى السؤال بلا إجابة من الجهات المعنية: ماذا فعل كبار المساهمين بالقروض التي استجروها من "مصارفهم"؟

علي عبود . البعث الأسبوعية، https://syrianexpert.net/?p=75418

18 - وزير التربية يحرج الحكومة ويفتح باب الأسئلة الصعبة

أحرج وزير التربية الدكتور عامر ماردیني بعد أربعة أشهر على تعيينه الحكومة بأكملها، من خلال قدرته على اتخاذ عدة خطوات وقرارات تركت الارتياح الكبير لدى غالبية الأهالي، وفتحت الأسئلة الصعبة لماذا لا نشاهد هذه الخطوات من بقية الوزراء؟

الخطوات التي اتخذها الوزير من إلغاء الدورة التكميلية، وأتمتة الأسئلة، ووجود أكثر من نموذج للأسئلة، وطباعة اسم الطالب على ورقة الأسئلة، والقانون الخاص بمحاسبة كل من يخل بالقوانين الامتحانية، وإلغاء استثمار المدارس الحكومية، والتعليم المهني، واحداث مجلس أعلى للتعليم، أعاد الهيبة لوزارة التربية بعد أن وصل الغش في التربية الى مرحلة لا تطاق، وشراء المراكز والذمم والتنتيج وطلعت الرائحة بطريقة عجيبة غريبة وصلت الى تهديد الاعتراف بالشهادة الثانوية.

وزير التربية استطاع خلال فترة زمنية قصيرة وبعيدا عن أعين وسائل الإعلام التي كانت تلازم الوزير السابق في الصباح والمساء للإيهام بأنه يعمل، بينما الوزير الماردیني استطاع أن يحقق انجازا من دون خطة مالية أو أموالا للاستثمار، فقط اتخذ قرارات إدارية بقوة القانون، والشارع بأمس الحاجة لها، فتركت هذه القرارات المتتالية الارتياح الكبير وأعادت الهيبة للتربية والتعليم، ونأمل أن نرى المزيد من القرارات على مستوى التعويضات وإلغاء الدروس الخصوصية بشكل كامل وهذا الأمر بسيط جدا.

ما نود قوله إن الوزير عندما ينوي أن يعمل ولديه الأفق والرؤية والمستشارين الصح يستطيع أن يقدم تحسينات، وأن يدير وزارته بالشكل الأمثل دون بهرجة إعلامية، ومن دون الذهاب خلف الاستفادة والاستثمارات، وهذا ما نعانيه مع القائمين على الحكومة الحالية.

كتبنا في مقالات سابقة أن احداث الفرق في الإدارة بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها البلد أمر ممكن، لكنه يحتاج في المرتبة الأولى إلى النية والعزم، وهذا للأسف غير موجود لدى غالبية وزراء الحكومة الحالية، وما زال الكثير منهم يرى أن تصدير الأخبار والصور عن جولاته واجتماعاته هو الإنجاز المرتقب الذي تصفق له الناس.

يا معالي السادة الوزراء الظروف الصعبة في البلد تبحث عن مسؤول استثنائي، وعن قرارات استثنائية، وعن تغليب المصلحة العامة على المصالح الضيقة، وهذه البوصلة التي يجب أن يعمل عليها الجميع، وللأسف نحن نفتقد إلى هذه البوصلة والعمل بنفس المصلحة العامة، والشارع يرى أن البوصلة عاطلة أو مُعطلة لدى الحكومة.

اليوم معاناة المواطنين كثيرة جدا وفي جميع الوزارات وسببها الإدارات الغبية، ولو تخيلنا أن جميع الوزراء قاموا بخطوات استثنائية كما فعل وزير التربية من شأنها أن تبعث الأمل والراحة في نفوس المواطنين، ستتحول الحكومة من حكومة عجزة إلى حكومة شباب ومبدعين.

ما قام به وزير التربية خلال الأشهر الماضية لا شك خطوات تركت الارتياح الشعبي لدى الناس، وهذه الخطوات أحرجت الحكومة كونه بإمكانها القيام بخطوات مماثلة على كافة الصعد والحكومة لا تفعل ذلك فما هو السبب برأيكم. A2Zsyria

19 - اقتصاد الأولويات لا الأمنيات.. إمكانياتنا أكبر بكثير مما نحن عليه فكيف يمكن مضاعفة الناتج المحلي سريعاً وبقوة..؟

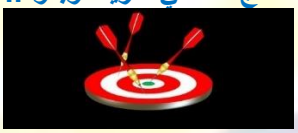

كتبه د. عامر خربوطلي: في العمق، على يناير 17, 2024

لمن يرغب بإصابة الهدف بصورة مباشرة والتحدث بشفافية وعمق اقتصادي أقول ما يلي:

–ما تحتاجه سورية اليوم هو اقتصاد الأولويات وليس اقصاد الأمنيات، والأولويات لا تعني المنع أو التقييد أو التأجيل بل تعني السماح لجميع مبادرات العمل الفردية والجماعية والتشاركية والمساهمة ضمن رؤية تنموية واضحة المعالم.

–معالجة كارثة التضخم وارتفاع الأسعار تستند لزيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر تسهيل وتشجيع أي نشاط يقدم سلعة أو خدمة مهما كانت، وعدم الاعتماد على تجفيف السيولة أو حبسها بل إطلاقها في قنوات إنتاجية مستهدفة.

–الاقتصاد السوري لا يعيش دون انفتاح داخلي بوجود منافسة داخلية/خارجية وبتواجد خارجي فعّال والأسواق السورية لا تعيش وتتطور دون التصدير والدخول في اتفاقيات التجارة العالمية أمر مهم ولن يكون مكلفاً على المدى البعيد.

–مناخ الاستثمار والعمل أهم من أية اعفاءات ضريبية أو مالية أو مصرفية لأنه هو الذي يساهم في تجنب نسبة الخطر في معادلة الحد الأدنى للعائد أو ما يُعرف بمعدل الخصم المستخدم لمعرفة القيمة الحالية للأرباح المستقبلية للمشاريع.

–دراسات الجدوى الاقتصادية ليست أمراً ترفياً بل تمثل اختباراً للاستخدام الأمثل للموارد المحدودة أصلاً وتحقيق كفاءة مثلى لرأس المال.

–بورصة العمل الإنتاجي الحقيقي أهم من بورصة القطع الأجنبي مهما كانت وهي الضمان لأسعار صرف تعكس الواقع لا المضاربة.

–التمويل المصرفي شريان العمل الاقتصادي وأسعار الفائدة أو المرابحة الإسلامية ينبغي أن تعكس قوى العرض والطلب على الأموال بهدف الاستثمار الإنتاجي والخدمي.

لا يمكن الخروج من حالة الركود الحالي إلا بتوسع الاستثمارات وزيادة الدخول الفردية الحقيقية.

–الميول الحدية للاستهلاك والادخار والاستثمار جميعها للأسف منخفضة وهي بذلك تنعكس بتراجع الناتج المحلي وركود الأعمال، وكلمة السر لرفع هذه الميول هي السياسة النقدية والمالية المقاربة للواقع الحقيقي ومواجهة الركود التضخمي غير الحميد.

–لا معنى لأية أرباح مستقبلية إذا لم تكن قيمتها الحالية بعد خصمها بمعدل الخصم المناسب أعلى من مبلغ الاستثمار الأولي الحالي وغير ذلك سيكون مضيعة للوقت وهدراً للأموال.

–لا يمكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الفردي لاحقاً إلا بزيادة حصة التصدير والاستثمار من الناتج المحلي بحد أدنى لا يقل عن 34% لتحقيق معدل نمو اقتصادي يتجاوز معدل النمو السكاني الحالي المقدر ب 2.7% وغير ذلك يبقى يدور في حلقة مفرغة.

–إمكانيات الاقتصاد السوري أكبر بكثير من العوائد المتحققة حالياً في قطاعيه العام والخاص وبمجرد إعادة تموضع جديد للتشريعات وتأمين الطاقة وتحفيز الموارد البشرية يمكن أن يتضاعف الناتج المحلي سريعاً وبقوة...

20 - التقرير الصناعي السوري، كانون الثاني 2024

شهد الشهر الأول من عام 2024 صدور عدد من التشريعات المالية والنقدية اضافة إلى مرسوم دمج مؤسسة الاسمنت ومؤسسة عمران ومتابعة دراسة ومناقشة المقترحات المتعلقة بدمج المؤسسات العامة الصناعية الأخرى. وترافق ذلك مع رفع أسعار المحروقات واستمرار عقد الاجتماعات واللقاءات بين المسؤولين والصناعيين في أكثر من محافظة من أجل مناقشة أوضاع الصناعة ومشاكلها ومقترحات معالجتها التي ما تزال حسب رأي العديد من الصناعيين قيد الانتظار.

الاجراءات الحكومية:

تم في شهر كانون الثاني اصدار مرسومين تشريعيين، حول التعامل بغير الليرة السورية من جهة، ومزاولة الصرافة دون ترخيص، ونقل أو تحويل العملات الأجنبية خارج سورية من

جهة أخرى. حيث أكّد المرسوم رقم (5) للعام 2024 على منع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري، وحافَظ على العقوبات المتعلقة بالحبس أو السجن، لكنه أتاح للمدعى عليهم التسوية أمام القضاء لتسقط عنهم عقوبة الحبس أو السجن التي قد تصل في بعض الحالات إلى أكثر من سبع سنوات. الجدير ذكره أن المرسوم رقم (5) لا يسري على الأجنبي غير المقيم أو المستثمر الأجنبي في سورية، وأن أعمال التجارة الخارجية لا تعد جرماً معاقباً عليه في تطبيق أحكام هذا المرسوم، ولا تعد حيازة القطع الأجنبي والمعادن الثمينة جرماً يعاقب عليه القانون.

أما المرسوم رقم (6) للعام 2024 فقد أظهر تشدداً في عقوبات مَن يزاول مهنة الصرافة دون ترخيص، ومَن يقوم بنقل أو تحويل العملات الأجنبية أو الوطنية بين سورية والخارج دون ترخيص، إذ يعاقب المرسوم على ذلك بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة، وبغرامة مقدارها ثلاثة أمثال المبالغ المصادرة على ألا تقل الغرامة عن 25.000.000 ل.س خمسة وعشرين مليون ليرة سورية، ومصادرة المبالغ المضبوطة نقداً، وأي مبالغ مدونة في القيود الورقية أو الإلكترونية. ولا يجوز إخلاء السبيل في هذين الجرمين

وافق مجلس الوزراء على المقترحات المقدمة من اللجنة الاقتصادية بهدف تحسين واقع الخدمات والبنية التحتية في المدينة الصناعية والمناطق الصناعية بمحافظة حلب، ودعم الإنتاج وتعزيز بيئة الاستثمار والتصدير، وبما يضمن عودة المحافظة مركزاً صناعياً يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني. وشملت أهم المقترحات التي أقرها المجلس زيادة الطاقة الكهربائية المخصصة للمناطق الصناعية بحدود 60 ميغا واط، وتوحيد المعاملة حول ساعات التغذية الكهربائية بما يتماثل مع باقي المناطق الصناعية في ريف دمشق وحمص، وتحديد ساعات التغذية وإعلام الصناعيين بشكل مسبق، والقيام بأعمال التأهيل اللازمة في المدينة الصناعية بالشيخ نجار، واختصار مدة تمويل خطوط الإنتاج وقطع الغيار للآلات لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية في أي منشأة. ووافق المجلس على إطلاق برنامج دعم التصدير الصناعي بنسبة 10% من كلفة الشحن البري والبحري وأن يتم الصرف بالليرة السورية على سعر صرف الدولار الجمركي على أن تكون مدة البرنامج ثلاثة أشهر.

كما وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الأسعار المقترحة من وزارة الصناعة– المؤسسة العامة للتبغ لشراء محصول التبغ من الفلاحين لموسم عام 2024–2025 وفقاً للآتي: التنباك24000 ل.س/كغ– برلي 23000 ل.س/كغ – فرجينيا

24000 ل.س/كغ– بصما 32000 ل. س/كغ – بريليب 28000 ل.س/كغ – شك البنت 27000 ل.س/كغ – كاترينى 28000 ل.س/كغ.

أعلنت وزارة الصناعة فتح باب التسجيل لشركات الصناعات الغذائية الزراعية للاستفادة من مشروع تنشيط هذا القطاع في سورية، والمنفذ بدعم من الاتحاد الروسي و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" بالتنسيق مع الوزارة. وأوضحت الوزارة أن المشروع يهدف إلى بناء إستراتيجيات الأعمال ونظم الحوكمة والتنظيم الداخلي وتنفيذ أنظمة إدارة الجودة وسلامة الغذاء بشكل منهجي للوصول إلى مستوى الاعتمادية الدولية وتقييم جاهزية التصدير وتطوير إستراتيجياته ورفع كفاءة العمليات اللوجستية والتعبئة والتغليف وتطوير العلامة التجارية.

ويستمر التقديم للتسجيل من أجل الاستفادة من المشروع حتى الحادي عشر من شهر شباط القادم.

من ناحية أخرى أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمرة الثانية خلال شهر كانون الثاني قرارات تضمنت رفع سعر لتر البنزين اوكتان 90 من 9500 ل.س الى 10000 ل.س والبنزين اوكتان 95 من 12430 الى 12680 ليرة، والمازوت الحر الى 11675 ليرة.

المشاريع الجديدة:

منحت هيئة الاستثمار السورية /77/ إجازة استثمار بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم 18 لعام 2021 خلال العام 2023 وتتجاوز القيمة الإجمالية للتكلفة الاستثمارية للمشروعات الممنوحة (3051) مليار ليرة سورية، منذ صدور القانون حتى تاريخه، وشملت هذه المشروعات الصناعات المعدنية والكيميائية والهندسية والكهرباء والطاقة. ومن المتوقع أن تحقق (6876) فرصة عمل. تجدر الاشارة إلى أنه تم منح (25) إجازة في عام 2023 بتكلفة تقديرية (1442) مليار ليرة سورية ومن المتوقع أن تحقق (873) فرصة عمل. وبيّنت الهيئة أن /17/ مشروعا من هذه المشروعات بدأت بالإنتاج الفعلي (جزئي – كلي) في حين بدأت/ 9/ مشاريع بتركيب الآلات والتجهيزات والمعدات تمهيداً للبدء بالإنتاج التجريبي، و حصلت /30/ أخرى على رخص البناء والمباشرة بتنفيذ البنى التحتية. و بلغ عدد المشاريع الصناعية التي قامت بتوسعة أنشطتها بإضافة خطوط إنتاج جديدة /13/ مشروعا وزيادة الطاقة الإنتاجية لـ /4/ مشاريع مشملين على قوانين تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 في مختلف القطاعات والمحافظات.

كما منحت هيئة الاستثمار السورية في شهر كانون الثاني إجازة استثمار لمشروع "مجمع متكامل لتربية الأبقار بغرض إنتاج الحليب وتسمين العجول" في السويداء. وتتجاوز الكلفة التقديرية للمشروع 4 مليارات ليرة سورية، بطاقة إنتاجية 777600 كغ حليب، و50 رأساً من العجول، و50 رأساً من إناث العجول، و600 متر مكعب من السماد البلدي. ويستفيد المشروع من مزايا وحوافز قانون الاستثمار 18 لعام 2021

من جانب آخر أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن عدد طلبات المستثمرين الراغبين بإقامة منشآت جديدة وفق مزايا وحوافز برنامج إحلال بدائل المستوردات منذ بدايته قد بلغ /74/ طلباً، منها /59/ طلباً في المجال الصناعي و/15/ طلباً ضمن المجال الزراعي، فيما بلغ عدد المشاريع التي تم تخصيصها بمقاسم في المدن والمناطق الصناعية /30/ مشروعاً، منها /8/ مشاريع في مدينة عدرا الصناعية، تركّزت بشكل خاص على إنتاج الأسمدة الزراعية وألواح الطاقة الشمسية والأجهزة الطبية والرخام والإسمنت اللاصق، و/6/ مشاريع في المدينة الصناعية بحسياء تركّزت على إنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وبعض أنواع المبيدات الزراعية والبنتونايت والخشب البلاستيكي، و/4/ مشاريع في مدينة الشيخ نجار شملت الخيوط والنسيج، و/12/ مشروعاً في توسّع المنطقة الصناعية في حماة، شمّلت بشكل خاص إنتاج الخميرة والنشاء والبطاريات وألواح الطاقة الشمسية والأنابيب الزجاجية وبعض أنواع الآلات والرخام. وبنت الوزارة في تقرير لها أن استمرار العمل بالبرنامج يأتي في سياق متابعة الوزارة لبرامجها ومهامها الاقتصادية بشقيها التجاري والاستثماري، وذلك بهدف تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً، ووقف استنزاف القطع الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المواد، وذلك وفقاً لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المتعلّقة بكفاءة استخدام الموارد والتركيز على قضايا الجودة.

التصدير:

كشفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن تحسن في قيمة الصادرات في عام 2023 قياساً بعام 2022 بنسبة تصل إلى 60 بالمئة وبقيمة إجمالية لصادرات القطاعين العام والخاص تزيد على 900 مليون يورو. وأشارت الوزارة إلى أن التحسن الملحوظ في قيمة الصادرات في عام 2023 ناجم عن زيادة الكميات والقيم التصديرية للعديد من المواد ذات الوزن النسبي المهم في هيكل الصادرات. مشيرة إلى ارتفاع الكميات المُصدرة والقيمة التصديرية لمادة الفوسفات والألبسة وتوابعها والأحذية والأدوية والمنتجات العطرية "مادة الكمون مثلاً" وبعض المنتجات الزراعية كمادة اللوز، مع التنويه بوجود تراجع في كميات بعض أنواع الصادرات

وبالتالي قيمها التصديرية في عام 2023 قياساً بعام 2022 لعدد من المواد منها صادرات الخضار واليانسون والأحجار والرمال والحصويات ومشتقاتها ومادة الترابيع والأحجار ومصنوعاتها. كما أشارت الوزارة إلى أن مستوردات القطاعين العام والخاص في عام 2023 شهدت انخفاضاً بنسبة إجمالية بلغت 27 بالمئة عن قيمة المستوردات للقطاعين المذكورين في عام 2022

من جانب آخر أشارت بيانات غرفة صناعة دمشق وريفها أن قيمة شهادات المنشأ المصدقة من قبلها في عام 2023 بلغت نحو 406 مليون دولار بزيادة حوالي 6.4% عن عام 2022 حيث بلغت نحو 381.5 مليون دولار .وتوزعت شهادات المنشأ المصدقة في عام 2023 على النحو التالي: الصناعات الهندسية 103.2 مليون دولار، الصناعات الكيميائية 102.2 مليون دولار، الصناعات الغذائية 100.8 مليون دولار وأخيراً الصناعات النسيجية 99.7 مليون دولار. وحسب البلدان جاء لبنان أولاً بمبلغ 61.2 مليون دولار ثم السعودية 58.3 مليون دولار والعراق 44.8 مليون دولار ثم تركيا 16.6 مليون دولار تلتها ايطاليا 14.2 مليون دولار ثم هولندا 12.9 مليون دولار ثم الامارات والكويت 12 مليون دولار واليمن 11.4 مليون دولار والأردن 11.2 مليون دولار...

من ناحية أخرى، وحسب التقرير السنوي لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، بلغت قيم حوافز التصدير المقدمة من هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات خلال عام 2023، حوالي / 2.8/ مليار ليرة سورية تم صرفها خلال العام ذاته. ويأتي ذلك في إطار برنامج حوافز التصدير الذي يهدف إلى دعم الشركات الصناعية السورية المنتجة والمصدرة لمجموعة من السلع عن طريق دعم التكاليف المتغيرة في مطارح الدعم المعتمدة (الكهرباء – تأمينات اجتماعية – ضرائب) وبنسب محددة من قيمة الصادرات الكلية للشركة تختلف بحسب السلعة المستهدفة وفق التالي: (الألبسة الجاهزة 9 % – الصناعات الغذائية وزيت الزيتون 7% –صناعة السجاد 9.

والبرنامج الثاني الذي ترعاه الهيئة هو برنامج دعم الإنتاج الصناعي، ووفقاً لتقرير الهيئة تم بموجبه منح دعم للمنتجين المصدرين لجميع المنتجات الصناعية سورية المنشأ بنسبة 10% من قيمة الصادرات الصناعية للمنتج المصدر وهي (مواد غذائية متنوعة – زيت زيتون – منظفات – ألبسة – أدوية بشرية – مستحضرات تجميل – أدوية بيطرية – أدوات كهربائية – منتجات ورقية – كربونات الكالسيوم.....الخ) حيث وصل الدعم المقدم من الهيئة للشركات المنتجة حوالي /8.5/ مليار ليرة سورية تم صرفها خلال العام 2023.

تجدر الاشارة إلى أن نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها ورئيس اللجنة المركزية للتصدير في اتحاد غرف الصناعة سبق أن أشار إلى أن صادرات ٢٠٢٣ انخفضت بشكل ملحوظ عن عام ٢٠٢٢ لاسيما بعد ارتفاع أجور الشحن عند المنافذ الأساسية، وهي العراق وكذلك لبنان أصبح الشحن إليها صعبا نظرا لارتفاع أجور TVA ، مبيناً أن أجور التخليص من لبنان أصبحت تضعف صادراتنا الأمر الذي أدى إلى عزوف المستورد اللبناني عن المنتجات السورية، وأصبح يستورد منتجات تركية أو إماراتية أو صينية بقيم منخفضة، منوهاً إلى أنه قد يستطيع المستورد اللبناني تغيير فواتيره، إلا أن الشحن البري لا يستطيع تغيير فواتيره في ظل الظروف الحالية. وأمل من هيئة تنمية الصادرات أن يكون هناك دعم حقيقي نظراً لأن الدعم الذي يقدم هو رقم لا يدفع بشكل سريع ويستغرق وقتاً طويلاً، وهذا الوقت يضعف القوة التنافسية لأي رقم يتم دفعه من الهيئة لدعم الصادرات منوهاً إلى أننا اليوم في ظل وجود عامل التضخم وتسديد قيم الدعم بعد مرور ٥ إلى ٦ أشهر، فإن قيمة البضائع التي تصدر في حال اعتماد المصدر على خصم ١٠% من قيمة الدعم بسقوف معينة وليست بقيم مفتوحة وعليه بعد ٦ أشهر يجد أن هناك فرقا بقيمة القطع وبالتالي هو يتعرض للخسارة والضرر بالدعم الذي من المفروض ان يكون دعما مكتسبا يحصل عليه بأسرع وقت مؤكدا أن هذه مشكلتهم فيما يخص الدعم.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قد اصدرت قراراً يوضح آلية السماح بتصدير مادة زيت الزيتون المفلترة والمعبأة في عبوات لا تزيد على حجم 5 ليترات أو كغ، وبكمية لا تزيد على 5000 طن، وذلك وفق توصية اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء. ووفق القرار سمحت الآلية الجديدة لكل الراغبين بتصدير زيت الزيتون بالتقدم بطلبات يومية إلى مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية في المحافظات وفق توصية اللجنة الاقتصادية على ألا يتعدى سقف طلب المصدر كمية 25 طناً.

من جانب آخر عمم مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة التعليمات الخاصة بتنظيم وتسديد تعهدات إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير لجهة أنه على كل مصرف يقوم بتنظيم تعهدات إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، مراجعة الوثائق المتعلقة بملاءة المصدرين الذين ينظمون تعهدات التصدير لديه، وذلك خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل تلي تاريخ تبلغه، وإذا لم يتمكن من تقديم هذه الوثائق خلال الأيام الخمسة المحددة، يوقف فوراً تنظيم تعهدات التصدير لمصلحته ريثما يستكمل الوثائق المطلوبة. كما على كل مصرف يقوم بتنظيم إعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، مراجعة العمولات المطبقة لديه على تنظيم

وتسديد تعهدات التصدير، حيث لا تتجاوز النسب المحددة لهذه العمولات (استثناء من أحكام التعميم الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم 16/5116/ص تاريخ 2023/9/25). نسبة عمولة تنظيم التعهد أربعة بالألف من قيمة الفاتورة المرفقة بالتعهد وألا تتجاوز نسبة عمولة تسديد التعهد واحد بالألف من قيمة المبلغ المسدد.

القطاع العام:

شهد القطاع العام الصناعي خلال شهر كانون الثاني عدة اجراءات هامة بخصوص الدمج في مقدمتها صدور المرسوم التشريعي رقم (3) لعام 2024 القاضي بإحداث الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء–عمران لتحل محل المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والشركات التابعة لها، المرتبطة بوزير الصناعة والمؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء المرتبطة بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لتصبح المؤسستان شركة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ومقرها دمشق. وتأتي هذه الخطوة لدمج الجانب الإنتاجي والجانب التسويقي للإسمنت ضمن شركة واحدة بما يضمن مرونة أعلى في العمل وانسيابية في تحقيق قدرة أعلى للدولة في قطاع الاسمنت، كما أن المرسوم حمل بنوداً تساعد الشركة الوليدة على أداء عملها بطريقة عصرية عبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والاستعانة بالخبراء والاختصاصيين والمستشارين السوريين والعرب والأجانب أيضاً.

ويهدف إحداث الشركة إلى تحقيق ما يلي:

أ– تكامل النشاط وإدارة حلقة الإنتاج بدءاً من التنقيب وتأمين المواد الخام وإنتاج وتطوير صناعة الإسمنت ومواد البناء، وصولاً إلى تسويق وبيع المنتج النهائي.

ب– تأمين حاجة السوق من الإسمنت ومواد البناء بجودة عالية وأسعار مناسبة.

ج– تحسين الأداء وإعادة هندسة الأنشطة وتوطينها بما يعزز الإنتاجية الإجمالية.

د– خلق فرص تنمية جديدة في صناعة الإسمنت ومواد البناء.

هـ– تطوير صناعة إسمنت صديقة للبيئة.

من ناحية أخرى أوضح وزير الصناعة عقب مناقشة مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الشركة العامة للصناعات الغذائية أن هذه الشركة ستحدث من خلال دمج المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والشركات والمعامل التابعة لها مع المؤسسة العامة للسكر والشركات والمعامل التابعة لها، وسيكون مقر الشركة مدينة حماه و يتبع لها أربعة فروع وهي فرع المنطقة الجنوبية والوسطى والساحلية والشمالية. وبين أن هذا المشروع يأتي في سبيل تحقيق المشروع

الوطني للإصلاح الإداري والذي يسهم في ترشيق البنية الإدارية و تقليل المستويات الإدارية ومستويات الإشراف.

تجدر الاشارة إلى أن مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج في دمشق قد أبدى تحفظه على قرار دمج المؤسسة العامة للصناعات النسيجية مع المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، ولاسيما لناحية التشابكات المالية، وتجاوز عثرات تجارب الدمج السابقة. وفي تصريح صحفي أكد رئيس النقابة أن العمال مع عمليات الدمج إذا كانت الغاية منها إعادة الهيكلية وزيادة الإنتاج، لكن من غير المنطقي أن تكون إدارة الشركة المحدثة والناتجة عن دمج المؤسستين موجودة في حلب مقر مؤسسة الأقطان الحالي، في وقت لا يزيد عدد عمال مؤسسة الأقطان على 500 عامل على حين يتجاوز عدد عمال مؤسسة الصناعات النسيجية التي مقرها دمشق 12 ألف عامل، وبالتالي مطلوب إعادة النظر في موضوع الدمج بما يتناسب مع الواقع الراهن، لما لهذا الموضوع من أثر على العمال.

من جانب آخر بين مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة انتهاء عمليات تسويق محصول القطن لموسم 2023، بكميات مسوقة بلغت 15892 طن من القطن المحبوب. وبين أن الخطة الإنتاجية المقررة لهذا الموسم في المناطق الآمنة تبلغ 14419 هكتار موزعة على مشاريع الري الحكومية والأنهار والينابيع والمياه المعالجة في المناطق المنتجة للقطن، منها 1000 هكتار في محافظة ريف دمشق، بإنتاج تقديري يبلغ حوالي 43257 طن لتوفير حاجة وزارة الصناعة من محصول القطن والبذور لمعامل الزيوت. وأوضح ا أن التسعيرة التي صدرت في الموسم السابق والبالغة 10000 ليرة للكيلو غرام واصل أرض المحالج ساهمت بزيادة الرغبة عند الفلاحين لزراعة المحصول وبالتالي زيادة المساحات وزيادة الإنتاج. او من المتوقع أن يصل حجم الأقطان التي سيتم توريدها من مؤسسة الأقطان إلى المؤسسة النسيجية ما بين ٥ آلاف إلى ٥٤٠٠ طن قطن محلوج، سيتم توزيعها على شركات غزل اللاذقية وجبلة والساحل وحماة وحمص.

من جانب آخر أشار مدير عام شركة سكر حمص أنّ معمل السُكر لا يزال متوقفاً منذ سنوات، لعدم توافر المادة الأولية ويتم الإعلان وبشكل مستمر لشراء/25/ ألف طن سكر خام عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية،. أما معمل الكحول فتم تشغيله مدة /4/ أيام عمل خلال شهر كانون أول الماضي أنتج خلالها كمية 44/ طن كحول أبيض، و /8,4/ أطنان كحول صناعي، و/10/ أطنان غاز كربون لتصبح الكمية التي أنتجها المعمل لغاية شهر كانون أول كمية /539/طن كحول أبيض، و/58,800/طن كحول صناعي و/890,102/طن غاز

كربون، وبشكل عام فإن الإنتاج لايزال مرتبطا بالطلب على المنتج، ويتم تشغيل المعمل حسب الحاجة، وتوافر المادة الأولية لتنفيذ الخطة الإنتاجية. وحول معمل الخميرة أوضح توقف المعمل بعد الانتهاء من تصنيع كامل كمية الميلاس الموجودة في الشركة، لتصبح الكمية المنتجة العام الماضي بأكمله/268,1945/طن خميرة طرية، وفيما يخص معمل الزيت فقد توقف المعمل بتاريخ 25/ 10/ 2023 بعد الانتهاء من تصنيع كامل كمية البذور الموردة من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان/محلج الوليد والبالغة /992,352/ طن، وبلغت الكمية المنتجة لغاية تاريخه /59,7/ طن، حيث تم العمل بطاقة /65%/ على قسم الاستخلاص ونوّه إلى أنّ بذور القطن ذات مواصفات متدنية جداً.

التمويل:

حققت مؤسسة ضمان مخاطر القروض ارتفاعاً كبيراً في حجم الضمانات المقدمة من قبلها وصل إلى إصدار 80 صك ضمان حتى نهاية عام 2023، فيما بلغت قيمة القروض الممنوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي ضمنتها المؤسسة تسعة مليارات ومئة واثنين وستين مليون ليرة سورية. وفي تصريح صحفي أوضح مدير عام المؤسسة أن مبلغ ضمان المؤسسة ثلاثة مليارات وأربعمئة مليون ليرة سورية، علماً أن خدمات المؤسسة شملت سبع محافظات واستفاد منها ستة مصارف ومصرف تمويل أصغر واحد.

وأشار مدير عام المؤسسة إلى موافقة مجلس النقد والتسليف مؤخراً على اقتراح المؤسسة بزيادة سقف مبلغ الضمان الممكن منحه للمشروع الواحد من 100 مليون إلى 200 مليون ليرة سورية، وإلى 300 مليون ليرة سورية لقرض المشروع الصغير أو المتوسط ذي الأهمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى أنهت وزارة المالية إجراءات المزاد الأول للأوراق المالية الحكومية للعام الجاري للاكتتاب على سندات خزينة وفق ما هو مخطط له ومعلن ضمن روزنامة الأوراق المالية الحكومية، حيث تم تحديد حجم السندات المخصص عند مبلغ 53 مليار ليرة سورية. وذكرت الوزارة في بيان لها ا أنه بعد إجراء المزاد للاكتتاب على سندات الخزينة في 22 كانون الثاني الجاري تم إصدار السندات في اليوم ذاته بأجل 5 سنوات، علماً أن القيمة الاسمية للسند الواحد تبلغ 2 مليون ليرة سورية. وحسب الوزارة، بلغ معدل العائد المرجح للسندات المخصصة المقبولة 9.77 بالمئة من القيمة الاسمية للسند توزع بشكل نصف سنوي لحملة السندات في حينه، وسيكون موعد التسوية في 28 من الشهر الجاري، وهو موعد تحويل الأموال من حسابات العارضين الفائزين بالمزاد إلى حساب الأوراق المالية الحكومية المفتوح لوزارة

المالية لدى مصرف سورية المركزي. ولفتت الوزارة إلى أن سندات الخزينة قابلة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية، أي يسمح ببيعها وشرائها في سوق دمشق للأوراق المالية وفق نظام تسجيل وإيداع وتداول سندات الخزينة في السوق رقم 1622 لعام 2022. مبينة أن إجراءات المزاد تمت وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم 60 لعام 2007 الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية.

مطالب الصناعيين:

خلال زيارة الوفد الوزاري المؤلف من وزير الاقتصاد والمالية والصناعة لمدينة حلب، تركزت أهم المطالب التي طرحتها الفعاليات الصناعية والاقتصادية في هذه اللقاءات على حل مشكلة توفير الكهرباء وتخفيض أسعارها، وتخفيض أسعار الفيول، وتحقيق عدالة في توزيع الكهرباء بين المناطق والمحافظات، وتأمين حوامل الطاقة، وحل مشاكل تمويل المستوردات، وكذلك حل مشاكل المنصة والشحن والنقل والمالية والجمارك والتموين. وقد ذكّر رئيس غرفة صناعة حلب بأهم المطالب القديمة والمكررة منذ سنوات عديدة، والتي لم تنفذ بعد والواجب تطبيقها وهي: اعتبار المناطق الإنتاجية والحرفية المنهوبة والمدمرة مناطق متضررة تحصل على محفزات خاصة، وإصلاح التشوهات الجمركية لأهم المواد المستوردة التي لا تنتج محلياً، وتخفيض رسومها، كذلك تقديم دعم نقدي سريع للصادرات الصناعية وبمعدل لا يقل عن ١٠ بالمئة من قيمتها، مع توسيع شريحة الصناعات المستهدفة. ومن المطالب أيضاً، بحسب رئيس غرفة الصناعة، الإسراع بإقرار عدة مناطق متضررة كمناطق تنموية تخضع لأحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، إذ لم تنفذ أي منطقة حتى الآن، إلى جانب إقامة أرض معارض تليق بعاصمة الصناعة السورية حلب، وتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك، وبما يلغي عقوبات السجن على الصناعيين والتجار، إضافة إلى تخفيف الإجراءات الجبائية (مالية -جمارك- تموين)، وتنظيم عملها بالتنسيق مع الغرف الاقتصادية، واعتماد مبدأ الرعاية والتشغيل بدل الجباية والتحصيل، وتأسيس هيئة عامة للرقابة على المستوردات والصادرات، عدا تأسيس هيئة مستقلة لصرف أموال المرسوم ٣٧ لعام ٢٠١٥، والخاصة بإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

من جانب آخر وفي ورشة العمل المشتركة لغرفتي صناعة حمص وحماه والتي عُقدت في مقر غرفة صناعة حمص بتاريخ ٢٠٢٤/1/٢٠ وبحضور وزير الصناعة ومحافظ حمص حول صناعة الزيوت النباتية، قدم الصناعيون مقترحات عديدة بهدف إعادة تشغيل المصانع بطاقتها الإنتاجية وتخفيض فاتورة الاستيراد ووقف التهريب من أهمها:

1- اعتماد سعر القص (المتعلق بالمنصة) بتاريخ إيداع قيمة المستوردات لدى المصارف وتخفيض مدة التحويل لمنع عرقلة دوران رأس المال العامل وتشغيل المعامل وتلافي خسائر فروقات القطع, أو تسديد مبلغ لا يتجاوز ٢٥% عند الحجز على المنصة على أن يتم تسديد باقي المبلغ بتاريخ القص. وتخفيض مدة القص وتحويل القطع لاستيراد بذور فول الصويا والزيوت الخام إلى ١٥ يوم. وتخفيف عمولات المنصة إلى أقل مستوى ممكن. و السماح بتحويل الأموال إلى المنصة بغض النظر عن تاريخ إيداعها في المصرف.

2- تخفيض السعر الجمركي بما يتناسب مع الأسعار الفعلية المستورد بها.

3- الطلب من الجهات المعنية التشدد في مكافحة التهريب والمتاجرة بالزيوت المهربة حمايةً للاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية ووقف نزيف القطع وحفاظاً على صحة المواطن.

4- فرض ضميمة على جميع المستوردات من الزيوت والأعلاف (المارغرين – الشورتيننغ – الزيوت) وأن لا تقل على ٢٠٠$ على الطن الواحد أسوة بحماية مصانع السكر المحلية لتوجيه المستهلك للصناعة الوطنية. بالإضافة إلى إلزام مستوردي هاتين المادتين بالتمويل عن طريق المنصة أسوة باستيراد المواد الأولية للمصانع ورفع السعر الاسترشادي لأنه أقل بكثير من سعر المواد الأولية.

5- قبول التحويلات البنكية الداخلية عند دفع الأموال لدى المنصة ودفع الرسوم الجمركية بغض النظر عن تاريخ إيداع هذه الأموال.

6- تخفيض نسبة الربح المفروضة والبالغة 14% بما يتوافق مع الواقع الحقيقي للمبيعات والنسبة المعتمدة لدى وزاره التجارة الداخلية.

7- السماح للمصانع بتأمين حوامل الطاقة (مازوت – فيول – فحم) ذاتياً.

8- السماح للمصانع بالتصدير لمادتي الكسبة والزيوت النباتية والسمون المصنعة محلياً مقابل الاحتفاظ بالقطع لتمويل مستوردات المواد الأولية.

9- استخدام القطع الأجنبي الناتج عن التصدير في تمويل مستوردات المواد الأولية مما يساهم تخفيض الطلب على المنصة ويساهم في خفض التكاليف على المصانع وبالتالي خفض الأسعار على المستهلك.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

كشف مدير الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن عدد المستفيدين من برنامج التشغيل المضمون عام 2023 وصل إلى 500 مستفيد، وبلغت نسبة ما نفذ خلال العام الفائت من إجمالي ما تم تنفيذه خلال السنوات الخمس السابقة 18% بينما المخطط للعام الحالي 600 مستفيد، في حين وصل عدد المستفيدين من برنامج طالبي العمل 2365 ونسبة التنفيذ لنفس الفترة 23 % والمخطط لهذا العام 2500، بينما عدد المستفيدين من برنامج تعزيز قدرات المرأة 1390 مستفيدة بنسبة تنفيذ 37%، والمخطط 1600. وبلغ عدد المستفيدين من برنامج ريادة الأعمال 138، والتنفيذ 8% والمخطط للعام الحالي 250، منوهاً بأن برنامج حاضنات الأعمال 250 برنامجاً، والتنفيذ 18% والمخطط للعام الحالي 400. أما عدد المعارض ومهرجانات التسوق للترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهو 10 معارض، والتنفيذ 31% والمخطط للعام الحالي 10 معارض أيضاً. وأوضح أن الهيئة لاتعاني عوائق مباشرة، لكن الصعوبات المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط، أو تأمين العمالة المؤهلة، إضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بالتسويق وبعض المشكلات الفنية لدى قسم من المشروعات، ناهيك بالحرب التي عاشتها سورية لسنوات، والتي أثرت على سيرورة معظم نواحي الحياة فيها، ومن ذلك قطاع المشروعات. وأضاف إن الانتهاء من برامج بيئة الأعمال، سيكون خلال العام الحالي، لكن نحتاج لفترة أطول حتى نحصل على تأثيرها الإيجابي، وتشارك جهات عديدة فيها و أن العام 2024 سيكون محطة مهمة على صعيد تطوير بيئة أعمال قطاع المشروعات.

سعر القطع:

حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للحوالات والصرافة بـ 13200 ليرة للدولار الواحد. كما تم تحديد سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو بـ 14452.77 ليرة سورية لليورو الواحد .في الوقت الذي تجاوز فيه سعر الدولار في السوق الموازية مبلغ 15000 ل.س. المصدر: موقع الصناعي.

https://alsenaee.com/category/industrial-report/

21 - المشاريع الصناعية الجديدة في عام 2023

خاص – الصناعي السوري

بلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة في عام 2023 نحو 1186 منشأة برأسمال 210321.2 مليون ل.س وعدد عمال نحو 13068 عامل. وتوزعت هذه المنشآت على النحو التالي: 864 منشأة وفق القانون 21 و313 منشأة حرفية و9 منشآت وفق قوانين الاستثمار.

وقد احتلت الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المنشآت المنفذة بواقع 514 منشأة تشكل نسبة 43.3% تلتها الصناعات النسيجية 367 منشأة بنسبة 30.9% ثم الصناعات الكيميائية 186 منشأة بنسبة 15.6% وأخيرا الصناعات الهندسية 119 منشأة بنسبة 10%.

أما بالنسبة للتوزع الجغرافي للمنشآت الصناعية المنفذة حسب المحافظات فقد احتلت دمشق المرتبة الأولى بنسبة 17.9% من اجمالي عدد المنشآت المنفذة، تلتها حلب بنسبة 15.1% ثم ريف دمشق بنسبة 10.2% وطرطوس 10% وحمص 9.9% ودرعا 8.9% وحماه 7.7%. واذا ما نظرنا إلى توزع المنشآت الصناعية حسب المناطق نجد أن دمشق وريفها ومدينة عدرا الصناعية شكلت 35% من عدد المنشآت المنفذة وأن حلب ومدينة الشيخ نجار الصناعية شكلت 18.6%في حين شكلت حمص ومدينة حسيا الصناعية 11%.

أما عدد المنشآت الصناعية المرخصة خلال عام 2023 فقد بلغ 2224 منشأة براسمال 1327652.2 مليون ل.س وعدد عمال 13222 عامل منها 1539 منشأة وفق القانون رقم 21 و666 منشأة حرفية و19 منشأة وفق قوانين الاستثمار.

ويستنتج مما سبق عرضه ما يلي:

1- تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنفذة وفق القانون رقم 21 لعام 1958 نسبة 72.8% من عدد المنشآت الصناعية المنفذة في حين تشكل المنشآت الحرفية نسبة 26.4% في حين تشكل المشاريع المنفذة وفق قوانين الاستثمار أقل من 1% ما يشير إلى محدودية الاقبال على اقامة المشاريع الصناعية الكبيرة وفق قوانين الاستثمار حتى الآن والتركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق القانون رقم 21 لعام 1958.

2- استمرار الصناعات الغذائية في احتلال المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المنشآت المنفذة وعودة الصناعات النسيجية التي كانت تحتل المرتبة الأخيرة طبلة فترة الأزمة إلى الزيادة لتحتل المرتبة الثانية في عام 2023 تليها الصناعات الكيميائية وأخيراً الصناعات الهندسية.

–3بروز نشاط صناعي بارز في عدد من المحافظات مثل طرطوس وحمص ودرعا وحماه ما يشير إلى توسع النشاط الصناعي في محافظات جديدة وعدم تمركزه فقط في دمشق وريفها وحلب.

المصدر: موقع الصناعي.

https://alsenaee.com/service/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b9%d8%a7%d9%85-2023/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *